

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -  
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية  
الشعبة : علوم مالية و محاسبية  
التخصص : تقنيات الكمية في المالية  
من إعداد الطالبة: منيرة سعودي  
بعنوان:

## أثر الهيكل المالي على الأداء المالي

دراسة حالة المؤسسات الخدمائية لولاية ورقلة للفترة: 2013-2016

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2017/05/16

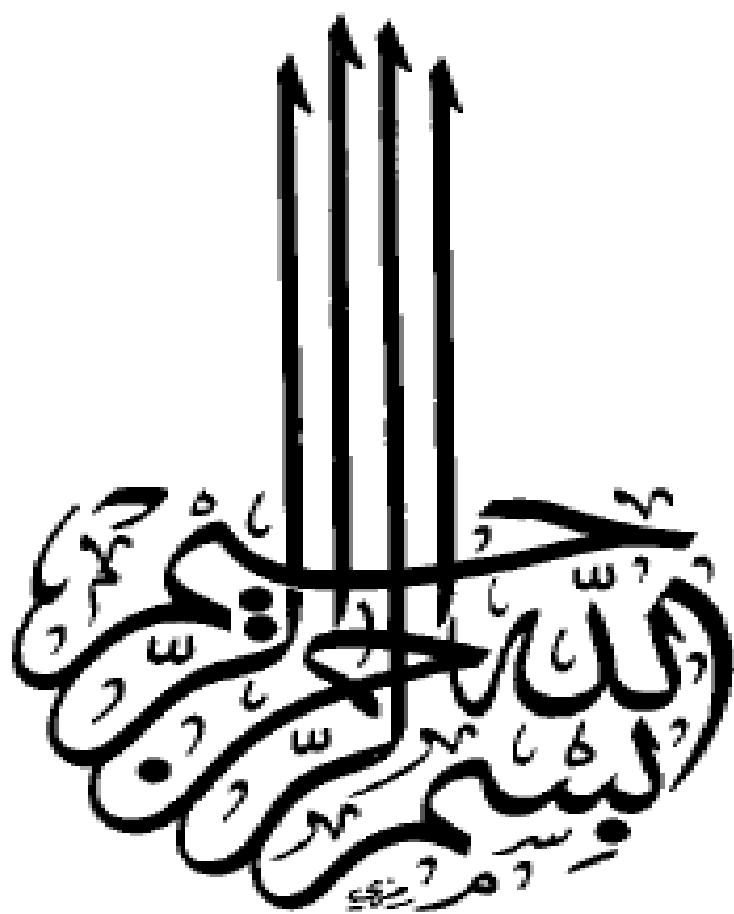
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ /..... رئيسا

الأستاذة / ليلي مقدم .....(أستاذة محاضرة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة) مشرفا

الأستاذ / ..... مناقشا

السنة الجامعية 2016 / 2017



جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر -  
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية  
الشعبة : علوم مالية و محاسبية  
التخصص : تقنيات الكمية في المالية  
من إعداد الطالبة: منيرة سعودي

بعنوان:

## أثر الهيكل المالي على الأداء المالي

دراسة حالة المؤسسات الخدمائية لولاية ورقلة للفترة: 2013-2016

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2017/05/16

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ / ..... رئيسا  
الأستاذة / ليلي مقدم ..... مشرفا  
الأستاذ / ..... مناقشا

السنة الجامعية 2016 / 2017

# الإهداء

الحمد لله رب العرش العظيم ، الذي جاد إلي بنور العلم فأزعم علينا فأفضل بتوفيقه في إنجاز هذه المذكرة و أركى الصلاة والسلام على خيله محمد صلى الله عليه و سلم خاتم الأنبياء و الرسل أكرم السابقين و اللاحقين .

أهدي ثمرة جمدي هذا إلى :

التي جعل الله الجنة تحية أقدامها ، إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها و لا الأرقام أن تحصي فضائلها ، إلى أمي الغالية حفظها الله لي و أطال الله في عمرها .

إلى الذي رباني على الفضيلة و الأطلاق و شملني بالعطف و العنان و كان درع أمان لي لأحتمي به ، و تحمل أعباء الحياة حتى لا نحس بالحرمان ، أبي الغالي أطال الله في عمره .

إلى من شاركني فرحتي و حزني و حياتي بطولها و مرها أختي العزيزة ( صفاء ) و أخي العزيز ( صلاح الدين )

إلى كل أفراد عائلتي كبرهم و صغيرهم .

إلى صديقاتي من قريب أو من بعيد و أخص بالذكر نسيم ، و مريم ، سميرة و نهال .

إلى زملائي في الدراسة .

إلى كل من علمني حرفاً طيلة فترة دراستي . وإلى كل أساتذتي الكرام

منيرة

# شكر و عرفان

إحترافاً بالفضل و تقديرًا بالجميل أتوجه بجزيل الشكر إلى:

من رفعت يدي إليه فلم يخيب رجائي

لقوله تعالى : " رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل

صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " السمل: 19

أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان الجميل إلى:

أستاذتي الكريمة الأستاذة / ليلى مقدم على تفضلها بالإشراف

على هذا البحث ، وعلى التوجيهات والنصائح والتشجيع من أجل إتمامه .

الذي لم تبخل علينا لا بوقتها و لا بأفكارها ولا بتوجيهاتها السديدة لإثراء هذه

الدراسة .

و الشكر موصول إلى كل أعضاء لجنة المناقشة، الذين سأل شرفه

مناقشتهم لهذه الدراسة ،

فلمن مني كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب

أو بعيد .

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي ، حيث إستخدمنا المنهج الوصفي في الجانب النظري ، و منهج دراسة حالة في الجانب الميداني ، كذلك تم الإعتماد على الدراسة القياسية التي تهدف لإيجاد العلاقة و الأثر الإحصائي بين المتغيرين ( الهيكل المالي ، الأداء المالي ) بالإعتماد على برنامج التحليل الإحصائي ، و على هذا الأساس تم إختيار عينة من المؤسسات الخدمائية خلال الفترة الممتدة (2013-2016) .

حيث توصلنا من خلال دراستنا للمؤسسات إلى النتائج التالية :

لا توجد علاقة إحصائية بين الهيكل المالي مقاسا بالأموال الخاصة و الديون القصيرة و الطويلة الأجل على الأداء المالي إلا على المردودية المالية

الكلمات الإفتتاحية : هيكل مالي، الأداء مالي .

**The Summary:**

The study aims at identifying the impact of the financial structure on financial performance. We used the descriptive approach in the theoretical aspect and the case study in the field. The standard study aimed at finding the relationship and the statistical effect between the two variables (financial structure, Financial) based on the statistical analysis program, and on this basis a sample of service institutions was selected during the period (2013-2016)

1. There is no statistical relationship between financial structure measured by private funds and short and long term debt on financial performance except on financial profitability

**Opening words:** financial structure, financial performance .

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
III	إهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
XI	قائمة الإختصارات والرموز
ب	المقدمة
1	<b>الفصل الأول: الأدبيات النظرية للهيكل المالي و الأداء المالي</b>
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم حول الأداء المالي و الهيكل المالي
16	المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي
20	خلاصة الفصل
21	<b>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي</b>
22	تمهيد
23	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة
25	المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها
45	خلاصة الفصل
46	خاتمة
49	قائمة المصادر والمراجع
52	الملاحق
76	الفهرس

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	يوضح الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	(1-2)
27	يوضح الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	(2-2)
28	حساب رأس المال العامل أعلى الميزانية	(3-2)
28	حساب رأس المال العامل أسفل الميزانية	(4-2)
29	تطور الخزينة	(5-2)
30	حساب السيولة العامة	(6-2)
31	حساب المردودية	(7-2)
31	حساب نمو المبيعات	(8-2)
32	تطور نسب الهيكل المالي	(9-2)
33	متغيرات الدراسة الإحصائية	(10-2)
34	علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة و التابعة	(11-2)
36	النتائج الإحصائية لمتغيرات الدراسة	(12-2)
36	نتائج الفرضية الأولى	(13-2)
37	العلاقة الخطية بين المتغير التابع و المستقل	(14-2)
37	تحليل تباين الإنحدار	(15-2)
38	تضخيم التباين و التباين المسموح	(16-2)
38	نتائج الفرضية الثانية	(17-2)
39	العلاقة الخطية بين المتغير التابع و المستقل	(18-2)
39	تحليل تباين الإنحدار	(19-2)
40	تضخيم التباين و التباين المسموح	(20-2)
40	نتائج الفرضية الثالثة	(21-2)
41	العلاقة الخطية بين المتغير التابع و المستقل	(22-2)
41	تحليل تباين الإنحدار	(23-2)
42	تضخيم التباين و التباين المسموح	(24-2)
42	نتائج الفرضية الرابعة	(25-2)
43	العلاقة الخطية بين المتغير التابع و المستقل	(26-2)
43	تحليل تباين الإنحدار	(27-2)
44	تضخيم التباين و التباين المسموح	(28-2)



قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	نسب تغير الأصول	(1-2)
27	نسب تغير الخصوم	(2-2)
29	رأس المال العامل	(3-2)
30	تطور الخزينة	(4-2)

قائمة الاختصارات

الإختصار	المصطلح باللغة العربية
FR	رأس المال العامل
FRNg	الإحتياج لرأس المال العامل
TNG	الخزينة
LG	السيولة العامة
RCP	المردودية المالية
RE	المردودية الإقتصادية
CCA	نمو المبيعات
SFP	هيكلة الأموال الخاصة
SDCT	هيكلة ديون قصيرة الأجل
SDLT	هيكلة ديون طويلة الأجل

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
53	ميزانية الأصول مؤسسة 1 سنة 2013	01
54	ميزانية الخصوم مؤسسة 1 سنة 2013	02
55	جدول حسابات النتائج مؤسسة 1 سنة 2013	03
56	ميزانية الأصول مؤسسة 1 سنة 2014	04
57	ميزانية الخصوم مؤسسة 1 سنة 2014	05
85	جدول حسابات النتائج مؤسسة 1 سنة 2014	06
59	ميزانية الأصول مؤسسة 1 سنة 2015	07
60	ميزانية الخصوم مؤسسة 1 سنة 2015	08
61	جدول حسابات النتائج مؤسسة 1 سنة 2015	09
62	ميزانية الأصول مؤسسة 1 سنة 2016	10
63	ميزانية الخصوم مؤسسة 1 سنة 2016	11
64	جدول حسابات النتائج مؤسسة 1 سنة 2016	12
65	ميزانية الأصول مؤسسة 2 سنة 2013	13
66	ميزانية الخصوم مؤسسة 2 سنة 2013	14
67	جدول حسابات النتائج مؤسسة 2 سنة 2013	15
68	ميزانية الأصول مؤسسة 2 سنة 2014	16
69	ميزانية الخصوم مؤسسة 2 سنة 2014	17
70	جدول حسابات النتائج مؤسسة 2 سنة 2014	18
71	ميزانية الأصول مؤسسة 2 سنة 2015	19
72	ميزانية الخصوم مؤسسة 2 سنة 2015	20
73	جدول حسابات النتائج مؤسسة 2 سنة 2015	21
74	ميزانية الأصول مؤسسة 2 سنة 2016	22
75	ميزانية الخصوم مؤسسة 2 سنة 2016	23
76	جدول حسابات النتائج مؤسسة 2 سنة 2016	24

# المقدمة العامة

أ- توطئة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الخلية الأساسية التي يقوم عليها الإقتصاد الوطني ، وبالتالي فتطور هذه الأخيرة مرتبط بفعاليتها الاقتصادية ومدى قدرتها على توليد الثروات ، إلا أن المؤسسة تواجه عدة صعوبات و العديد من المشاكل و أبرزها ( إشكالية تسيير التمويل خاصة في الجزائر) .

و لتحقيق أهدافها يجب عليها وضع خطط و سياسات و برامج توضح كيفية إدارة مواردها المالية ، و هذا بطرق التسيير و التحكم فيها ، يعني أن بقاء المؤسسة يقاس بكفاءة أدائها و الأداء المالي لها ، لذا فإن الأداء المالي يحظى بإهتمام كبير من طرف المحللين الماليين و أهميته تتجلى في إبراز نقاط القوة و الضعف في المؤسسة و العمل على تفادي نقاط الضعف و الإبقاء على نقاط القوة و لتمكن من مواجهة المؤسسات المنافسة لها .

ب \_ الإشكالية الرئيسية :

بناء على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي :

ما مدى تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسات الخدمانية بولاية ورقلة ؟

و تنفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلا بالسيولة العامة و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة ؟
- 2- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلا بالمرودودية المالية و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة ؟
- 3- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلا بمعدل نمو رقم الأعمال و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة ؟
- 4- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلا بالخزينة و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة ؟

ت \_ فرضيات البحث :

على ضوء ما تم طرحه من أسئلة حول موضوع البحث ، وأملا في تحقيق أهداف البحث ، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لإختبارها وهي على النحو التالي :

- 1- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلا بالسيولة العامة و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة؛
- 2- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلا بالمرودودية المالية و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة؛
- 3- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلا بمعدل نمو رقم الأعمال و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة؛
- 4- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلا بالخزينة و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة .

ث \_ مبررات إختيار الموضوع :

- إن إختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية ، وهي كالتالي:
- نوع التخصص الذي ندرسه يعتبر قاعدة صلبة لموضوع الإختيار .
  - موضوع البحث يخدم مجال التخصص ( مالية كمية ) .
  - الرغبة في التعرف على الموضوع و التعرف أكثر على المفاهيم المتعلقة به من الناحية النظرية .
  - مقارنة الجانب النظري بما هو موجود في المستوى العملي للمؤسسات الخدمائية .

ج - أهداف الدراسة :

- الهدف من هذه الدراسة هو بحث أثر الهيكل المالي على الأداء المالي المؤسسات الخدمائية بولاية ورقلة في الفترة (2013-2016)، ومعرفة أداء المؤسسة الخدمائية ، ومعرفة مدى تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي في هذه المؤسسات الخدمائية و بيان العلاقة بين الهيكل المالي و الأداء المالي .

ح \_ أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من تحديد أهم المحددات الكيفية و الكمية لإختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة الخدمائية .

خ \_ حدود الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي من الجانب القياسي، أي إستعمال الطرق الكمية والإحصائية، فتمثلت حدود الدراسة المكانية لعينة من المؤسسات الخدمائية لولاية ورقلة ، في حين تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2016 .

د \_ منهج البحث والأدوات المستخدمة :

قصد دراسة هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار فرضياته والبحث في جوانبه المختلفة والحصول على نتائج وإعطاء تفسيرات إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال دراسة الإطار النظري للهيكل المالي وأهم نسب قياسه وكذلك الأداء المالي ، وأهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ، ثم بعد ذلك إستخدمنا المنهج القياسي أي دراسة الحالة لقياس أثر الهيكل المالي على الأداء المالي ، ولالإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي لتناول الجانب النظري للموضوع ، أما في الجانب التطبيقي فقد تم إستخدام دراسة قياسية بإستعمال البرامج الإحصائية Excel و spss .

ذ \_ صعوبات البحث :

- خلال إعدادنا لهذا البحث تعرضنا لبعض الصعوبات :
- عدم إطلاعنا على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من الناحية القياسية .
  - قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر .

- صعوبة تطبيق الأساليب الإحصائية .

## ر - هيكل البحث :

للإجابة على إشكالية الدراسة، ولتحقيق أهدافها مع المحافظة على الإلتزام بطريقة IMRAD ، إقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين إثنين ، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة .

تناولنا في الفصل الأول منه للأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمفاهيم الأساسية حول الهيكل المالي وأثره على الأداء المالي و ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، خصص الأول للأدبيات النظرية التي تتمحور حول الأداء المالي في ظل الهيكل المالي للمؤسسات الخدمائية .

وتطرقنا في المبحث الثاني إلى بعض الدراسات السابقة التي عنيت بموضوعي الهيكل المالي و الأداء المالي، وبعد ذلك أجرينا مقارنة بين الدراسة الحالية وتلك الدراسات السابقة .

بينما تناولنا في الفصل الثاني الدراسة الميدانية من خلالها تم إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة الخدمائية ، كما قسم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول إلى الطريقة و الأدوات أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل إليها و مناقشتها.

وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها ، كما حاولنا إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة ثم تقديم مجموعة من الإقتراحات والتوصيات .

## ز - مرجعية الدراسة :

تم الإعتماد على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة متمثلة فيمايلي :

المصادر الثانوية: وهي مصادر تتعلق بالجانب النظري حيث قمنا بعملية مسح للدراسات السابقة والإطلاع على الأدبيات المنشورة حول التحليل المالي ، نسب الهيكل المالي باستخدام الكتب ، المجلات ، المقالات ، ومذكرات الماجستير .

المصادر الأولية : وهي تتمثل في مجموعة من القوائم المالية التي تم الحصول عليها من المؤسسات الخدمائية لولاية ورقلة .

**الفصل الأول:**

**الأدبيات النظرية و**

**التطبيقية للهيكـل المالي**

**والأداء المالي**



تمهيد:

في هذا الفصل تم الإطلاع على الجانب النظري للمجموعة من المؤشرات المالية و النسب المالية المستخدمة ، في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الخدماتية .

و هذا ماسنحاول التطرق إليه في المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للهيكل المالي و الأداء المالي .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي .

## المبحث الأول: مفاهيم حول الأداء المالي و الهيكل المالي

تعتبر المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوعي الهيكل المالي و الأداء المالي من بين أهم المواضيع التي نالت إهتمام الاقتصاديين ، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي المتعلق بالهيكل المالي والأداء المالي .

### المطلب الأول: الأداء المالي و مؤشرات

يشير الأداء المالي إلى المفهوم الضيق لأداء الأعمال ويركز على إستخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف وبيان الموارد المالية ويزود المؤسسة بفرص الاستثمار في الميادين حيث يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء المالي، ومؤشرات قياسه .

### الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

يعتبر مفهوم الأداء أحد المواضيع التي لم يتفق على توحيد مفهوم لها من قبل الباحثين فهو ينتمي إلى عائلة المصطلحات متعددة المعاني فاصل كلمة الأداء ينحدر من اللغة اللاتينية performer التي يعني المنح و الإعطاء، بعدها إشتقت اللغة الإنجليزية منها مصطلح performance و التي أعطتها معناها الخاص بما الذي يعني به إنجاز ، تأدية أو إتمام شيء ما عمل ، نشاط ، تنفيذ مهمة.....إلخ و قديسخدم للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو عن مدى الإقتصاد في إستخدام الموارد ، كما نجده في أحيان كبيرة يعبر عن إنجاز مهام .

كما يقصد بالأداء قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المرجوة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف .

أما Miller et Bromily فقد قدما تعريفا للأداء المالي بتوافق مع أهداف المنظمات و مؤسسات الأعمال حيث عرف الأداء على أنه إنعكاس لكيفية إستخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية و إستغلالها بكفاءة و فعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها .

و يعرفه كذلك E.Scosp على أنه : الفرق بين القيمة المقدمة للسوق و مجموع القيم المستهلكة و المثلة في تكاليف مختلف الأنشطة.<sup>1</sup>

يعرف الأداء المالي على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة ، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية .<sup>2</sup>

<sup>1</sup>رشيد حفصي ، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر دراسة إحصائية خلال 1999.2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، 2010/2011ص23-24

<sup>2</sup> سناء مسعودي ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة 2009/2012، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014/2015، ص05

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ، و يساهم في إتاحة الموارد المالية ، وتزويد الشركة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختلفة.و التي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم .

يعرف الأداء المالي مدى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الإستثنائية و تحقيق فائض من هذه الأنشطة من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة و البعض يعرفه بمدى تمتع المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي ، أو ظاهرة الإفلاس ، بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على تصدي المخاطر و الصعاب المالية.

ويقوم الأداء المالي على فحص المحاور التالية :

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية .
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة .
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوارق من الأرباح.<sup>1</sup>

## الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي<sup>2</sup>

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة، ومن بين هذه المؤشرات نجد :

1-نسبة السيولة : يقصد بها مجموعة النسب المالية التي يتمكن من خلالها المؤسسة قياس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية ، عند إستحقاقها بما يمتلكه من أموال جاهرة و أصول أخرى يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية دون أن يؤدي تحويل تلك الأصول إلى خسائر .

و تهدف نسب السيولة إلى تقييم قدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير و هي تختلف باختلاف الأطراف المستفيدة منها و يقع ضمن هذه النسب مايلي :

### 1:1 نسب السيولة العامة أو نسبة التداول:

تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب و أوسعها إنتشارا لأنها تلقت نظر المحللين ، بإعطائها صورة عامة عن السيولة الموجودة في الشركة، و هي عبارة عن العلاقة بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة و يعبر عنها بالشكل التالي:

(01)

نسب السيولة العامة(LG)= الأصول المتداولة/ الخصوم

<sup>1</sup>زهري عقيلة، اثر الهيكل المالي على الأداء المالي،دراسة حالة بالمديرية الجهوية لتوزيع الوسط سونلغاز بمركز التوزيع الحضري-ورقلة-، خلال 2012/2014،مذكرة

ماستر في العلوم المالية،جمعة قاصدي مرياح،ورقلة، ص 4

<sup>2</sup>رشيد حفصي،مرجع سبق ذكره،ص 40

وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد دليل على وجود هامش أمان للمؤسسة ، يمكنها من سداد إلتزاماتها المالية قصيرة الأجل ، لكن إرتفاع هذه النسبة قد لا يترجم دائما بوضع السيولة الجيدة ، فقد يكون ناتج عن تضخم بنود الأصول المتداولة بسبب عدم التسيير .

الجيد للإدارة أو عدم قدرتها على تصريف المخزون ، أو عدم قدرتها على توفير المتاحات المالية و النقدية المتوافرة لديها ، مما ينجم عنها ضعف في الأداء المالي و العكس صحيح ، غير أنه في بعض المؤسسات الخاصة بقطاع الخدمات العامة كالكهرباء و الهاتف فغالبا ما يكون نسبة التداول أقل من الواحد ، وسبب يرجع إلى طبيعة النشاط بحد ذاته يضاف إليها ضخامة إستثماراتها من الأصول الثابتة ، لكن مايعوظ هذا الإنخفاض هو إنتظام التدفقات النقدية لتلك المؤسسات .

## 2:1: نسب السيولة الفورية:

يطلق عليها أيضا نسبة السيولة المطلقة أو نسبة الجاهزة للنقدية و هي أكثر مقاييس تحفظا من قبل المحللين في قياس السيولة كونها تعتمد على أصول المؤسسة الأشد سيولة ، و المكونة من الأموال الجاهزة للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل و يطلق عليها بنسبة النقد و تعطي بالعلاقة التالية: <sup>1</sup>

(02)

نسبة السيولة الفورية = (النقدية + أرصدة النقدية الشبه جاهزة) / الخصوم المتداولة

## 2: نسب المردودية :

يتعرف المردودية على أنها ذلك الإرتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية .<sup>2</sup>

تعرف المردودية على أنها ذلك الإرتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية ، كما تعتبر دراسة مردودية المؤسسة من أهم الوسائل أمام المحلل المالي للحكم على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ، ويمكن التمييز بين نوعين من المردودية ، المردودية الإقتصادية و المردودية المالية .

## 1:1 المردودية الإقتصادية:

تتم المردودية الإقتصادية بالنشاط الرئيسي ، و تستبعد النشاطات الثانوية و ذات الطابع الإستثنائي ، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الإستغلال ممثلة بنتيجة الإستغلال من جدول حسابات النتائج و الأصول الإقتصادية من الميزانية .<sup>3</sup>

(03)

المردودية الاقتصادية (Re) = نتيجة الاستغلال /

الأصول الاقتصادية

<sup>1</sup> رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص 40

<sup>2</sup> حديجة دزابت، معط الله مبروكة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUDK بورقلة، مذكرة ماستر في علوم التسيير، مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 38

<sup>3</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2006، ص 409

## 2:1 المردودية المالية

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية ، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية .  
ويمكن حساب المردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية :<sup>1</sup>

(04)

المردودية المالية (Rcp) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

## 3 : نسبة النمو : 2

يتحقق النمو المتوازن للمؤسسة بإستخدام الإحتياج في رأس المال العامل على إستقرار نسبة النمو ، أي زيادة كل من الإحتياج في رأس المال العامل و رقم الأعمال بوتيرة واحدة .

تقيس نسب النمو مدى التوسع و التقدم الذي تحققه الشركة على مر الزمن ، فالنمو هدف مرغوب فيه إذ أنه يمكن من توسيع الشركة ، تطوير منتجاتها ، تحسين طرق إنتاجها ، زيادة عدد الوظائف فيها أفقيا و عموديا مما يسمح بتدرج المدراء إلى الأعلى و خلق وظائف جديدة ، و زيادة أرباحها مما يوفر دخل أكبر للعاملين في الشركة عن طريق المكافآت و زيادة الرواتب ، و عائد أعلى للمساهمين . و لحجم معدل النمو أهمية خاصة حيث أنه يمكن المحلل المالي من تحديد طبيعة نمو الشركة<sup>3</sup>  
يمكن قياس النمو في الشركة في عدة مجالات منها :

## 3:1 نمو المبيعات

و هي نسبة توضح المبيعات الصافية المتحققة خلال سنة مالية معينة ، بالقياس مع السنة الماضية . و لقياس معدل نمو المبيعات نستخدم المعادلة التالية:

(05)

نسبة نمو المبيعات = مبيعات السنة الحالية - مبيعات السنة الماضية  
/ مبيعات السنة الماضية

## 3:2 نمو الدخل الصافي

وتقاس بالشكل التالي:

(06)

نسبة نمو الدخل الصافي = النتيجة الصافية للسنة الحالية - النتيجة  
الصافية للسنة الماضية / النتيجة الصافية للسنة الماضية

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ص268

<sup>2</sup> خديجة دزانت، معط الله مبروكة ، مرجع سبق ذكره ، ص35، ص36، ص41، ص42

#### 4 : نسبة الربحية :

الربحية تمثل صافي نتيجة الأعمال الناتجة عن العديد من السياسات و القرارات ، و نسب الربحية تقدم بعض المعلومات عن كيفية تشغيل الشركة الربحية مصطلح نسبي ، يعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية ، و المبيعات في المنشآت التجارية ، وعن الأرباح الصافية وقيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية ، و تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على الكسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه .

تشير هذه النسبة إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة و الرفع المالي و إدارة الأصول على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول الهيكل المالي

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين و مسيرين ، لما لها من تأثير على إستقرار المؤسسة من الجانب المالي ، و ضمان عدم تعرضها للإفلاس ، و عليه في هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم الهيكل المالي و النظريات المحددة للهيكل المالي .

#### الفرع الأول : مفهوم الهيكل المالي

من بين مفاهيم الهيكل المالي نذكر منها مايلي :

- الهيكل المالي هو الجانب الأيسر من الميزانية و الذي يبين لنا كيفية تمويل أصول المؤسسة .<sup>2</sup>
- يترجم الهيكل المالي (البنية المالية) للمؤسسة ، الصورة التي تعكس المصادر التمويلية لمختلف أصولها ، فتختلف تكلفة التمويل من مورد مالي إلى آخر حسب الطبيعة.<sup>3</sup>
- يعرف على أنه مجموعة الأموال التي تم بواسطتها تمويل موجودات المنشأة ، وهو يشمل التمويل المقترض و التمويل الممتلك و هما يشكلان الجزء الأيسر من قائمة المركز المالي<sup>4</sup> .
- الهيكل المالي الجزء الخاص بالأموال الخاصة و الإستدانة المالية و المثلة في الموارد الدائمة .<sup>5</sup>

#### الفرع الثاني : المقاربات النظرية لمحددات الهيكل المالي

أولاً: النظريات المؤيدة لوجود هيكل مالي أمثل

#### 1 : نظرية الربح الصافي

حسب هذه النظرية يرى التابعون لها أنه بإمكان المؤسسة أن ترفع في قيمتها السوقية من خلال زيادة الإعتماد على الإستدانة كمصدر للتمويل أي أن هذه النظرية تؤيد وجود هيكل مالي أمثل في المؤسسة ، كما أن هذه النظرية تقوم على فرضتين هما :

<sup>1</sup> غريب صليحة، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD ،2012/2009، مذكرة ماستر في مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 15

<sup>2</sup> سميرة لزغم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ورقلة، 2012، ص 31.

<sup>3</sup> دادن عبد الوهاب، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي - الإسهامات النظرية الأساسية - مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002، ص 03. ص 05.

<sup>4</sup> عيسوي سهام، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية سونطراك، حوض الحمراء، 2014/2003، جامعة ورقلة، ص 03 .

<sup>5</sup> Florence Delahaye, Jaqueline Delahaye, **Finance d'entreprise manuel et applications**, 2e édition, DUNOD, Paris, 2009, p121.

\* ثبات تكلفة الأموال الخاصة والديون ، كون أن الزيادة في إستخدام الإقتراض لا يغير من إدراك المستثمرين للمخاطر .

\* معدل العائد الذي يطلبه الملاك يكون أكبر من معدل الفائدة على الإقتراض ، وذلك لتعويض الزيادة في درجة المخاطر التي يتعرض لها المساهمين .

ومن خلال تحليهما نجد أن تكلفة الديون أقل من تكلفة الأموال الخاصة ، لأنه وحسب الفرضية الثانية فإن المساهمين يطلبون عائد أكبر من أجل حماية مصالحهم ، فإن زيادة الإعتماد على الإستدانة سيرفع من الأرباح وبالتالي ثروة المساهمين ، فسوف يؤدي ذلك إلى تعظيم قيمة المؤسسة ، أي أن المؤسسة تكون في أحسن أحوالها عندما تتعادل التكلفة الوسطية المرجحة مع تكلفة الإستدانة ، ما يعاب هذه النظرية تجاهلها للعلاقة الطردية بين المخاطر التي يتعرض لها المالكين والمقرضين والزيادة في نسبة الاستدانة<sup>1</sup>.

## 2: النظرية التقليدية

يجيب الكلاسيكيون دائما على سؤال هل يوجد هيكل مالي أمثل بنعم ، لأن تكلفة الأموال الخاصة أعلى من تكلفة الإقتراض، إذ أن المخاطرة المتأتية من التمويل الذاتي أعلى من المخاطرة الناجمة عن الإستدانة ، و من جهة أخرى تكلفة الإقتراض والتي تندرج ضمن المصاريف المالية لها خاصية الإقتصاد في الضريبة ، ويبرز ذلك في تخفيض الوعاء الضريبي لحساب الضريبة على الأرباح ، بينما عوائد رأس المال الناجمة عن التمويل الذاتي لا تتميز بتلك الخاصية لكونها تأتي بعد حساب النتيجة ، وبالتالي فإن الديون تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال<sup>2</sup>.

ثانيا: النظريات المعارضة لوجود هيكل مالي أمثل

## 1: نظرية إنعدام الهيكل المالي الأمثل نموذج Miller & Modigliani

تعتبر هذه النظرية من إبرز الإنجازات في أدبيات التمويل إذ تنفي هذه النظرية أية علاقة للهيكل التمويلي بالقيمة السوقية للشركة ، وذلك يعني أن القرار التمويلي لا يرتبط بإنخفاض القيمة السوقية للشركة أو إرتفاعها ، وإنما يحدده القرار الإستثماري فقط<sup>3</sup>.

ينص نموذج مودجيلياني و ميلر على أن المؤسسة تختار إلى اللجوء للديون بهدف الإستفادة من الوفورات الضريبية ، بالرغم من إن ذلك يؤدي بالضرورة إلى زيادة مديونية المؤسسات .

فهنا المؤسسة تلجأ للإستدانة القصوى بهدف الإستفادة من الوفورات الضريبية ، إلا أن تطور نسبة الديون لا يعني هذا السلوك فبالإضافة إلى أن هذا الخيار غير موجود ، فانه إذا ما توفرت تدفقات مالية موجبة تتجه للتخلص من الديون (تسديدها) بهدف تقليص الخطر المالي .

<sup>1</sup> لزغم سمية،مرجع سبق ذكره،ص 53

<sup>2</sup> أنفال حدة،تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب GMS بسكرة، مذكرة ماجستير في إقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة،ص21

<sup>3</sup> زهري عقيلة، مرجع سبق ذكره،ص8

## 2: نظرية ربح الإستغلال

إن مضمون هذه النظرية يشير أن زيادة نسبة الإستدانة في الهيكل المالي للمؤسسة يؤدي إلى إرتفاع المخاطرة المالية التي يتعرض لها المساهمون ، وبسبب هذه الزيادة فإن المساهمون لا بد أن يطلبوا معدل مردودية على إستثماراتهم وبما أن معدل المردودية المطلوب يمثل تكلفة الأموال الخاصة فإن هذه الأخيرة سوف تزداد كلما زادت نسبة الإستدانة مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة رأس المال ، إلا أن هذا الإرتفاع سوف يعوضه إنخفاض مماثل في هذه التكلفة نتيجة لزيادة الإعتماد على مصادر تمويل رخيصة (الديون) ، لذلك تظل تكلفة رأس المال ثابتة ومستقلة عن أي تغيرات في نسبة الإستدانة . وعليه خلصت هذه النظرية إلى نتيجتين أساسيتين مفادهما لا يوجد هيكل مالي أمثل يقوم بتعظيم قيمة المؤسسة وتدنيه تكلفة رأس المال هما :

- أن قيمة المؤسسة مستقلة عن هيكلها المالي .
- أن تكلفة رأس المال مستقلة كذلك عن هيكلها المالي للمؤسسة.<sup>1</sup>

## ثالثا: النظريات الحديثة لتفسير الهيكل المالي

### 1: نظرية التوازن

تنتقل هذه النظرية من أعمال Myers 1984 و قد عرفت هي الأخرى مرحلتين في إعدادها : المرحلة الأولى ما يعرف Trade-off statique حيث تم إدخال أثر تكلفة الإفلاس على نموذج M & M ، و المرحلة الثانية و التي عرفت تعديلا في هذا النموذج بالأخذ بعين الإعتبار تكلفة الوكالة، و كان الطرح كالتالي :<sup>2</sup>

#### ● تكلفة الإفلاس

تتعرض المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من أموال خاصة و قروض لمخاطر الإفلاس ، و هي مخاطر لا تتعرض لها مؤسسة مماثلة غير أن هيكلها المالي يتكون من أموال خاصة فقط ، و سببها فشل المؤسسة في سداد قيمة القرض و الفوائد في تواريخ الإستحقاق المترتبة عليها من خلال الحصول على القروض الإستحقاق ، و الإفلاس هو قيام المؤسسة ببيع أصولها من أجل أداء إلتزاماتها المترتبة عليها من خلال الحصول على القروض و بالتالي فالقروض ترفع من الخطر المالي للمؤسسة و يترتب على الإفلاس مجموعة من التكاليف تسمى تكاليف الإفلاس .<sup>3</sup>

#### ● تكلفة الوكالة

يعد الملاك الطرف الرئيسي في المؤسسة و يعرفون بأصحاب المصلحة الرئيسية في إستمرار و بقاء المؤسسة ، الأمر الذي يدعوا إلى موائمة أهداف الإدارة التي يصبوا إليها الملاك ، و بإعتبار الإدارة الجهاز الذي يتخذ و يبنى القرارات المالية المهمة في حياة المؤسسة ، فمن البديهي أن تؤثر هذه القرارات حتما بشكل أو بآخر في مصالح الملاك ، و عليه يرى الملاك أن تكون القرارات المستهدفة .

<sup>1</sup>زهري عقيلة، مرجع سبق ذكره، ص8

<sup>2</sup> أنفال حدة، مرجع سبق ذكره، ص 29

<sup>3</sup> عدوي هاجر، محددات الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011، ص29



تصبوا إلى حماية أملاكهم نحو بر الأمان ، حيث أن علاقة الوكالة هي عقد يقوم بموجبه شخص يدعى الموكل باللجوء إلى شخص آخر يدعى الوكيل ، من أجل القيام بمهمة معينة نيابة عنه و بإسمه ، فتتقترح هذه النظرية تفسيراً .

لسلوك مختلف المتعاملين المعنيين بتمويل المؤسسة ، مثل المدراء ، الملاك أو المساهمون ، المقرضون ، و المدينون بشكل عام و محاولة ملاحظة تأثير سلوكهم على تحديد هيكل التمويل ، و تنطلق هذه النظرية من فرضيتين : أولاً ليس بالضرورة أن تكون أهداف المدراء و الملاك متطابقة ، ثم أن المتعاملين ليسوا متساوين في الحصول على المعلومة المتعلقة بالمؤسسة و محيطها .

فعلاقة الوكالة ينجم عنها نوعان من تضارب المصالح ، فهي تؤدي إلى بروز تناقض في المصالح بين المسير و المساهمين من جهة و بين المساهمين و المدينين من جهة أخرى .<sup>1</sup>

### ● نظرية الإشارة

تقوم هذه النظرية على قاعدة أساسية وهي عدم تماثل المعلومات ، التي تتصف به الأسواق . الواقع أن المعلومات التي تثبتها المؤسسات ليست بالضرورة حقيقة و صادقة ، ومن ثم فإن هذه النظرية تنطلق من أنه بإمكان المديرين في المؤسسات الأحسن أداء إصدار إشارات خاصة و فعالة ، تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ذات مستوى أقل من الأداء . و خاصية هذه الإشارات أنه سيكون من الصعب تقليدها من طرف مؤسسات ضعيفة إذن تستند نظرية الإشارة إلى فكرتين هما :

\* نفس المعلومة غير موزعة في جميع الإتجاهات : حيث أنه بإمكان المديرين في مؤسسة ما تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين .

\* وحتى إذا كانت تلك المعلومات متوفرة لدى الجميع ، فإنها سوف لا تدرك ولا تفهم بنفس الأسلوب و نفس الطريقة .<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: العلاقة بين الهيكل المالي و الأداء المالي

#### الفرع الأول : تقييم الهيكل المالي للمؤسسة

#### 1/ التقييم باستخدام مؤشرات التوازن المالي<sup>3</sup>

\* رأس المال العامل

مفهوم رأس المال العامل سيولة

هو ذلك المؤشر للتوازن و هو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل و القصير .

هو هامش الأمان الناتج عن فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي أنه التمويل الدائم الموجه لدورة الاستغلال و يحسب بإحدى الطريقتين:

<sup>1</sup> زهري عقيلة، مرجع سبق ذكره، ص 9

<sup>2</sup> دادن عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 111

<sup>3</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره ص 67

(07)

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أعلى الميزانية :

(08)

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - القروض قصيرة الأجل

من أسفل الميزانية :

### التفسير المالي لرأس المال العامل <sup>1</sup>:

\*من منظور أعلى الميزانية :

1/ إذا كان رأس المال العامل أكبر من الصفر في هذه الحالة يعني تحقيق فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة .

2/ إذا كان رأس المال العامل أقل من الصفر في هذه الحالة يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الإحتياجات المالية الثابتة مما يستدعي البحث عن موارد أخرى .

3/ إذا كان معدوما وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل التوافق التام في هيكل الأصول و الخصوم .

\*من منظور أسفل الميزانية :

1/ إذا كان رأس المال العامل أكبر من الصفر في هذه الحالة يعني أن المؤسسة قادرة على مواجهة ديون قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ، ويبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان .

2/ إذا كان رأس المال العامل أقل من الصفر في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الإستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير .

3/ إذا كان معدوما في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز .

### الإحتياج لرأس المال العامل \* 2

ولد الإحتياج المالي للإستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة مخزوناتنا و حقوقها لدى المتعاملين بتالي يتوجب عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالإحتياج لرأس المال العامل و يحسب بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup> رزاق هبلة حياة، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي، دراسة حالة مؤسسة البنلاء للجنوب و الجنوب الكبير خلال الفترة(2006-2014)، جامعة قاصدي مرياح، ورقة، 2014/2015، ص 6

<sup>2</sup> رزاق هبلة حياة، مرجع سبق ذكره، ص 7

(09)

( الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - ( ديون قصيرة الأجل -  
سلفات مصرفية)

ومن خلال ماسبق يمكن حساب الخزينة كمايلي :

\*الخزينة الصافية الإجمالية<sup>1</sup>

تعبر الخزينة الصافية عن حصيلة كافة القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة ، فهي تنتج عن صافي القيم الجاهزة أو عن الصافي بين رأس المال العامل و إحتياجاته و تحسب كمايلي :

**TNG الخزينة الصافية = رأس المال العامل + إحتياجات رأس المال  
العامل**

(10)

\*وضعيات الخزينة :

أولا : خزينة موجبة :في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل أكبر من الإحتياج لرأس المال العامل و هذا يعني أن المؤسسة تجمد من أموالها لتغطية إحتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية ، وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض من إلتزاماتها أو تعظيم قيم إستغلالها عن طريق شراء المواد الأولية و تمديد أجال الزبائن او تقديم تسهيلات في التسديد .

ثانيا : خزينة سالبة : في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل أقل من الإحتياج لرأس المال العامل و هذا يعني أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل إحتياجاتها أي أنها في حالة عجز لذا يجب على المؤسسة أن تحصل حقوقها أو تطلب قروض من البنك أو التنازل عن بعض إستثماراتها .

ثالثا : خزينة صفيرية : في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل مساويا للإحتياج لرأس المال العامل و هذا يعني أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية (توازنها) .

2/ التقييم بإستخدام نسب الهيكلية

أولا:تعريف نسب الهيكلية<sup>2</sup>

وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة و الموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي ، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول و الخصوم ، ويمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول و عناصر من جانب الخصوم و تعتبر هذه النسب أكثر دلالة لإغراض دراسة الهيكل المالي للمؤسسة.

و تساعد نسب الهيكلية إدارة المؤسسة على دراسة الهيكل المالي للمؤسسة وذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

● التوازن بين مصادر التمويل الداخلية و الخارجية .

<sup>1</sup> رزاق هبلة حياة، مرجع سبق ذكره ص 07

<sup>2</sup> بوربيعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة،دراسة حالة مؤسسة الأشغال و التركيب الكهربائي فرع سونلغاز، مذكرة ماجستير في مالية المؤسسات، جامعة الجزائر ، 2012/2011، ص 159

- كفاءة إستثمار الأموال الموضوعه تحت تصرف المؤسسة بشكل سليم .

### ثانيا : أنواع نسب الهيكله<sup>1</sup>

وأهم النسب التي تساعد على دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة :

#### 1/ نسبة التمويل الخارجي للأصول :

تظهر هذه النسبة مدى إعتتماد المؤسسة على التمويل الخارجي و إتجاه هذه النسبة للإرتفاع يعني التزايد الإعتتماد على التمويل الخارجي وبالتالي إزدیاد عبء الفوائد ، وفي هذه الحالة يجب أن تكون المنافع المتحصل عليها أكبر من الفوائد المذكورة ، ومع ذلك فإن إرتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن 50% يعتبر مؤشر سلبي لأنه يفقد المؤسسة إستقلالها المالي .

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$(11) \quad \text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

#### 2/ نسبة التمويل الداخلي للأصول :

تظهر هذه النسبة التمويل الداخلي (الذاتي) للأصول ، وإرتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي على وضع المؤسسة المالي ، إلا أنه قد لا يكون في مصلحتها دائما و خاصة إذا كانت ربحية الأموال الخاصة أكبر من مبلغ الفائدة المدفوع على القروض و هو الوضع الطبيعي للإستثمار الإقتصادي ، بكلمة أخرى نقول لابد من وجود تمويل خارجي لأنه سوف يساعد على ربحية الأموال الخاصة ( حقوق الملكية) ولكن في حدود لا يؤثر فيها على الإستقلال المالي للمؤسسة أي لابد من وجود توازن بين الوجهتين بحيث يمكن من الإستفادة من الأموال المقترضة من مصادر خارجية مع تقليص أعباء الدين(الفوائد) .

$$(12) \quad \text{نسبة التمويل الداخلي} = (\text{رأس المال} + \text{الإحتياطات} + \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

#### 3/ نسبة تغطية ديون طويلة الأجل

إن فلسفة التوازن المالي تعني أن الأصول الثابتة يجب أن تمول بالأموال الدائمة وذلك إستنادا هدف الإستخدام الطويل الأجل للأصول الثابتة وبالتالي لا يمكن تمويلها بالأموال قصيرة الأجل لأن ذلك سوف يسبب إشكالا ماليا للمؤسسة عند إستحقاق الدين قصير الأجل ، وكذلك يجب أن تمول الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) وبالتالي فإن الأصول الثابتة تعتبر المصدر الأخير لتسديد الديون الطويلة الأجل ، على إعتبار أن الأصول المتداولة هي المعنية بتسديد الديون قصيرة الأجل وتحسب وفق العلاقة التالية:

<sup>1</sup> بوربيعة غنية، مرجع سبق ذكره، ص 159

(13) نسبة تغطية ديون طويلة الأجل = ( صافي الأصول الثابتة / ديون طويلة الأجل ) × 100

وإرتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا ودليل إعتتماد على الأصول الثابتة في تمويلها على التمويل الداخلي (الذاتي) و إنخفاضها عن واحد مؤشر سلبي في عمليات التمويل في المؤسسة ، وإذا كانت تساوي واحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة بديون طويلة الأجل ولا يعتبر مؤشرا إيجابيا .

#### 4/ نسبة تمويل الأصول الثابتة

الأموال الدائمة تظم الأموال الخاصة ( رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة ) + الديون طويلة الأجل وتعود هذه النسبة إلى فلسفة التوازن المالي وتحسب وفق العلاقة التالية :

(14) نسبة تمويل الأصول الثابتة = الأموال الدائمة / صافي الأموال الثابتة

فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن جزءا من الأصول الثابتة ممولة من الديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي خطير على المؤسسة .

أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة تماما من الأموال الدائمة وبالتالي لا يوجد ما يسمى برأس المال العامل الصافي في المؤسسة وهذا مؤشر سلبي أيضا .

إما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا يشير إلى رأس المال العامل الصافي بشكل نسبة .

#### 5/ نسبة تمويل الأصول المتداولة<sup>1</sup>

إن مصدر تمويل الأصول المتداولة هو الخصوم المتداولة ورأس المال العامل الصافي و انخفاض هذه النسبة يعني إرتفاع رأس المال العامل الصافي و العكس صحيح ، وتحسب بالعلاقة التالية:

(15) نسبة تمويل الأصول المتداولة = الخصوم المتداولة / الأصول المتداولة

إذا إرتفعت هذه النسبة عن الواحد يعتبر مؤشرا سلبيا لان ذلك يعني أن جزءا من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا غير مقبول، ويمكننا حساب هذه النسبة على الشكل التالي :

(16) النسبة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة × 100

تشير هذه النسبة إلى رأس المال العامل الصافي على شكل نسبة ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد .

#### 6/ نسبة التمويل الدائم

<sup>1</sup> بوربيعة غنية، مرجع سبق ذكره، ص 162

تعبّر عن رأس المال العامل بشكل نسبة ، وتقدم هذه النسبة الكيفية التي قامت المؤسسة بتمويل أصولها الثابتة ، حيث كلما قلت النسبة عن الواحد تعكس هشاشة الهيكل المالي ، حيث تجيز تمويل استخداماتها الثابتة بديون قصيرة الأجل و هذا ما من شأنه أن يخرق قاعدة التوازن المالي الأدنى ، أما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد تدل على وجود رأس المال العامل موجب يغطي إحتياجات الإستغلال . وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$(17) \text{ نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

تعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$(18) \text{ نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فان رأس المال العامل الخاص مساوي للصفر و يبقى ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة ، أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة و يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد . إذا كانت النسبة أكبر من واحد يعني أن المؤسسة تمول قيمتها ذاتية بأموالها الخاصة و هناك فائض في هذه الأموال وبالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة وهذا مالميس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد و الأصول المتداولة ليس لها فوائد .

### 11/ نسب الإستقلالية الدائمة<sup>1</sup>

من الطبيعي أن استقلالية المؤسسة ترتبط بمدى ثباتها إذن ففي هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية ، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$(19) \text{ نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

يجب أن تكون النسبة الأولى بين القيمة 1 و 2 ، فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لها قدرة كافية للتسديد أو الاقتراض ، أما إذا كانت تساوي الواحد أو اقل فهذا يعني أن تساوي الطرفين و يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون.

بينما النسبة الثانية فلا يجب أن تنخفض عن 0.5 أي يجب ألا تمثل الأموال الخاصة اقل من 50% من مجموع الخصوم وإلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لان مواردها مشكلة بأكثر من 50% من الديون .

### الفرع الثاني : تقويم الهيكل المالي للمؤسسة

التطرق إلى عملية تقييم تركيب الهيكل المالي للمؤسسة، نلخصها إلى نتيجة مفادها الحكم على حالته ، و يتلخص هذا الحكم في ثلاث حالات رئيسة ممكنة و هي كالتالي :

<sup>1</sup> بوربيعة غنية، مرجع سبق ذكره، ص166

\* إما أن تكون وضعية الهيكل المالي اقل من النسبة المستهدفة ، وجود خلل في الهيكل المالي .

\* أما أن تكون وضعية الهيكل المالي مساوية للنسبة المستهدفة ، هيكل مالي مناسب .

\* إما أن تكون وضعية الهيكل المالي تجاوزت النسبة المستهدفة ، وهنا يجب إعادته للوضع الطبيعي .

في حال قضي تقييم تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة بعدم أمثلته ، نقوم باتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية من أجل السير به نحو الأمثلية ، و تتمحور هذه الإجراءات في أربعة أساليب هي:

- إعادة هيكلية تركيبة الهيكل المالي و ذلك بإستخدام أموال ملكية جديدة من اجل تخفيض نسبة الاستدانة ،وهذا في حالة ارتفاعها أو اللجوء إلى أموال الاستدانة من اجل تخفيض نسبة أموال الملكية في حالة نسبة الاستدانة منخفضة .

- التنازل عن الاستثمارات، يعتمد هذا الأسلوب على التنازل على الاستثمارات غير المستخدمة أو غير الضرورية، و استخدام الأموال المتحصل عليها من هذه العملية ، إما في إرجاع الأموال المقرضة إذا كان الهدف هو تخفيض نسبة الأموال المقرضة ، أو إستخدامها في تخفيض الأموال .

- تمويل الإستثمارات الجديدة إنتقاء مصادر التمويل بالنسبة للإستثمارات الجديدة وذلك بمراعاة تحقيق نسبة الإستدانة المثلى

- تمتلك المؤسسة طريقة أخرى لتصحيح هيكلها التمويلي ، وذلك عن طريق المس بتوزيعات الأرباح على المساهمين ، وذلك بمراعاة تحقيق نسبة الإستدانة المثلى .

بالإضافة إلى أساليب تصحيح خلل الهيكل التمويلي على المؤسسة الراغبة في السير نحو تحقيق هيكل مالي مناسب أن تحرص على التحجيم من إحتياجاتها المالية لدورتها الإستغلالية .

### المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي

ذكرت بعض الدراسات أثر أو علاقة الهيكل المالي بالأداء المالي ، سواء كانت هذه الدراسات قديمة أم حديثة، عربية أم أجنبية، ثم أتت العديد من الدراسات في مختلف البلدان التي تناولت العديد من التغيرات ذات الصلة بالهيكل المالي و الاداء المالي وغيرها من المتغيرات وسيتم على الأغلب ذكر الدراسات الحديثة ذات الصلة بالموضوع .

### المطلب الأول : دراسات باللغة العربية و الأجنبية

#### ● دراسات باللغة العربية

1/ يجاوي مفيدة ، تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد 2010، مجلة العلوم الإنسانية 20 ماي 2010 تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية التمويل و انعكاساتها و الإختلالات المالية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية ، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي :

أن تحديد الهيكل المالي لوحده غير كاف يجب أن يكون متبوعا بإستخدام أمثل للأموال المتحصل عليها ، و الهيكل المالي لهذه المؤسسات يمكن أن يعتمد في البداية على التمويل الذاتي و يحاول تحقيق مستوى مقبول من المردودية ثم التوجه إلى الديون .

2/ لزغم سمية، بعنوان اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية ورقلة ، مذكرة ماستر ، بجامعة ورقلة ، و قد حاول الباحث فيها الإجابة على الإشكالية التالية:

مامدى تأثير الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية ورقلة؟

الإستدانة بسياسة تقوم حيث كان هدف الباحث من خلال الدراسة هو معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة التي في ولاية ورقلة ، ومحاولة بناء نموذج يفسر العلاقة بين تركيبة الهيكل المالي (الإستدانة) وقرار الإستثمار وكذا قرار توزيع الأرباح في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومدى إختلاف هذه العلاقة عن المؤسسات الكبيرة .

وأما أهميتها تكمن في دراسة البحث أهمية الهيكل المالي و القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب النظري ، وأما بالنسبة للجانب التطبيقي فتبرز الأهمية في دراسة الوضعية المالية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية ورقلة، وكذا العلاقة بين الهيكل المالي و القرارات المالية في هذا النوع من المؤسسات في ولاية ورقلة .

3/ زهري عقيلة، بعنوان اثر الهيكل المالي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة بالمديرية الجهوية لتوزيع الوسط سونلغاز بمركز التوزيع الحضري في ورقلة ،مذكرة ماستر ، بجامعة ورقلة ، و في هذه الدراسة حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية:

مامدى تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

من خلال الدراسة كان هدف الباحث هو:

\* التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية .

\* معرفة مدى تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

\* استعمال مختلف المؤشرات المالية من اجل تقييم السياسات التمويلية المنتهجة على الوضع المالي للمؤسسة .

\* دراسة التأثيرات على الوضع المالي لمؤسسة المترتبة عن كل سياسة تمويلية منتهجة .

04/ عيساوي سهام ، بعنوان محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية،دراسة حالة المؤسسة الوطنية سونطراك المديرية الجهوية حوض الحمراء 2014/2003،مذكرة ماستر، بجامعة ورقلة، و قد حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهية العوامل المحددة للهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية بناء على حالة المديرية الجهوية حوض الحمراء خلال الفترة 2014-2003؟

و حيث تكمن أهداف الدراسة فيمايلي:

التعريف بأهم العوامل المحددة للهيكل المالي للمديرية الجهوية لحوض الحمراء



قياس و اختبار مدى تأثير كل من حجم المؤسسة، هيكل الأصول ، معدل النمو ، المردودية الاقتصادية ، المردودية المالية ، عمر المؤسسة ، على الهيكل المالي في المديرية الجهوية لحوض الحمراء

اختيار أحسن نموذج قياسي الذي يمثل معدل الهيكل المالي للمؤسسة بدلالة مختلف معاملات النسب المؤثرة فيه

#### • دراسات باللغة الأجنبية

### 1/ دراسة فتوح (2003) ، Fattouh: تتمحور هذه الدراسة حول "تركيب هيكل رأس المال في كوريا الجنوبية" "Capital Structure in South Korea"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تركيبة الهيكل المالي وتحديد نسبة الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل في شركات كوريا الجنوبية، وقد هدفت الدراسة إلى تقييم التغير في نسبة الديون في الشركات الكورية خلال فترة 2001/1992 واستخدمت الدراسة مجموعة من المنهجيات لفحص التغير الذي يحدثه معدل الديون على الشركات عبر الزمن، وأجريت الدراسة على 4832 شركة كورية مدرجة في السوق المالي الكوري ، حيث تم الاعتماد على البيانات الواردة في الميزانيات العمومية لتلك الشركات من الفترة 1992 إلى 2001 .

وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات العينة لا تنفي العلاقة بين هيكل رأس المال ومحدداته التي وجدت في الدول الأخرى (معدل نمو المبيعات، هيكل المنافسة، هيكل الأصول، اتجاهات الإدارة، اتجاهات المقرضين ) بمعنى آخر أثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين هيكل رأس المال وبين معدل نمو المبيعات ، هيكل المنافسة ، هيكل الأصول ، إتجاهات الإدارة ، إتجاهات المقرضين.

#### المطلب الثاني : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد التطرق إلى الدراسات السابقة سيتم عرض أوجه التشابه و الإختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

#### 1/ أوجه التشابه

تتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث هدف الذي يتمثل في التعرف في على مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة الاقتصادية من أجل تمويل نشاطاتها سواء كانت مصادر التمويل مملوكة أو مقترضة أو قصيرة الأجل، فإن على المؤسسة إختيار المصدر المناسب كما يكمن التشابه أيضا في عرض مختلفة العناصر المتعلقة بالهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال عرض مفهوم واسع للهيكل المالي، كما أنها أيضا بحثت الدراسة الحالية والدراسات السابقة في المقاربات النظرية للهيكل المالي

## 2/ أوجه الاختلاف

رغم تشابه الدراسة الحالية مع سابقتها إلا أنها تختلف بطبيعة الحال في بعض الجوانب ، ويظهر الإختلاف في طريقة المعالجة التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية والدراسات السابقة، كما يظهر الاختلاف من جهة أخرى في عينات الدراسة المدروسة والفترة الزمنية التي أجريت فيها تلك الدراسات و يكمن الإختلاف كذلك في بعض النتائج المتوصل إليها.

### خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل الإشارة إلى الجوانب الأساسية المتعلقة بالموضوع فقد بدأنا بإدراج إطار عام للأداء المالي ثم انتقلنا للحديث عن الهيكل المالي للمؤسسة وأهم النظريات المفسرة للهيكل المالي، ثم انتقلنا إلى العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي وفي النهاية حاولنا الإشارة إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في السنوات السابقة محاولين إبراز أوجه الشبه والاختلاف بينهما وبين دراستنا وسنحاول من خلال الفصل التطبيقي دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في المؤسسات الخدمائية في ولاية ورقلة .

## الفصل الثاني:

الدراسة ميدانية لأثر الهيكل

المالي على الأداء المالي

تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصل السابق إلى الجانب النظري سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الخدمائية بورقلة محولين إبراز الجوانب المتعلقة بدراستنا المتمثلة في أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسات الخدمائية معتمدين على مجموعة من الأدوات و الإجراءات المنهجية ، قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة بعد اختيار لعينة الدراسة و تحديد متغيراتها ، و أخيرا عرض النتائج المتوصل إليها و تحليلها و مناقشتها قصد الخروج بمجموعة من التوصيات حسب وجهة نظرنا وهذا من خلال التطرق إلى مايلي :

#### المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

#### المبحث الثاني: تقديم النتائج و مناقشتها

المطلب الأول: تقديم النتائج.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج.

### المبحث الأول : الطريقة والأدوات

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصادقتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية ، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، وكذا الوصول إلى نتائج في نهاية البحث ، هذا ما سنتطرق إليه في هذا البحث ، حيث نوضح في المطلب الأول الطريقة المتبعة في الدراسة ، وسنرى الأدوات المستخدمة فيها في المطلب الثاني .

### المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

من أجل معالجة الموضوع تم الإعتماد على منهجين الأول تمثل في المنهج الوصفي وهو الأسلوب الذي والذي يحاول وصف وتقييم واقع ( الهيكل المالي على الأداء المالي ) ، وذلك من أجل إثراء الرصيد المعرفي وتوسيع المفهوم النظري حول الأدبيات النظرية الذي عاجلتها الدراسة، أما المنهج الثاني فتمثل في الإعتماد على منهج دراسة حالة ( دراسة عينة من تقارير ) مؤسسات خدمتية بولاية ورقلة وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

### الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة

#### أولا : مجتمع الدراسة

تمحور مجتمع دراستنا على معاينة القوائم المالية ثم إستخراج المؤشرات و أهم النسب المالية المتعلقة بالأداء المالي ولهذا الغرض تم إختيار عينة من المؤسسات الإقتصادية التي تنشط في القطاع الخدماتي في ولاية ورقلة .

#### ثانيا : عينة الدراسة

تمحورت دراسة الحالة ضمن مؤسسات خدمتية ، التي تم إسقاط البحث عنها ، وبالإعتماد على التقارير المالية السنوية و القوائم المالية لشركات القطاعات التي تشكل عينة الدراسة في المؤسسات الخدمتية خلال فترة الدراسة .

#### ثالثا : حدود الدراسة

تمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2016م، وتعتبر فترة مقبولة وكافية لدراسة أثر المتغيرات المستقلة ( المتمثلة في نسب الهيكل المالي ) على الأداء المالي ، أما الحدود المكانية فتتمثل في مجموعة من المؤسسات الخدمتية .

### الفرع الثاني : متغيرات الدراسة

من خلال الدراسات السابقة وبالنظر إلى إشكالية بحثنا ، تم تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بما يخدم الدراسة على النحو التالي :

**المتغير التابع :** يمثل الأداء المالي متغيرا تابعا في الدراسة للكشف عن مدى تأثير المتغير المستقل على هذا الأخير .

**المتغير المستقل :** يمثل الهيكل المالي متغيرا مستقلا فهو عنصر مؤثر على الأداء المالي للمؤسسة .

الفرع الثالث : طريقة جمع ، و تلخيص المعلومات

أولاً: مصادر جمع المعلومات

إستخدمنا في دراستنا مصدرين أساسيين للمعلومات و هي كالتالي:

**المصادر الأولية:** محاولة معالجة الإطار التطبيقي للدراسة تم الإعتماد على القوائم المالية التي تم الحصول عليها من المؤسسات قيد الدراسة عن طريق المقابلة و الملاحظة بغرض تفسيرها وتحليلها للوصول إلى إجابة حول إشكالية الدراسة المطروحة .

**المصادر الثانوية :** لمعالجة الجانب النظري للدراسة إعتد على مصادر البيانات الثانوية و المتمثلة في الكتب و المراجع ذات الصلة بالموضوع بالإضافة إلى المداخلات ، و الأبحاث والمقالات ، و الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة .

ثانياً: تلخيص المعطيات المجملية

تنطلق هذه الدراسة من جمع المعطيات المتعلقة بالهيكل المالي و مؤشرات الأداء المالي ، و تتمثل هذه المعطيات تحديداً ، في الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج ، و جدول تدفقات الخزينة .

و من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تلخيص المعطيات التالية:

- تكوين الميزانية المالية المختصرة .
- حساب مؤشرات الأداء المالي .
- حساب مؤشرات التوازن المالي باستخدام الميزانية المالية المختصرة للمؤسسات .
- حساب نسب الهيكلية .
- حساب نسب السيولة و المردودية إعتقاداً على جدول حسابات النتائج و الميزانية المالية المختصرة .

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول : أدوات جمع المعطيات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها قمنا بدراسة تطبيقية بإجراء مقابلات مباشرة مع مسؤولي المحاسبة و المالية ، فتم جمع المعطيات المالية المتمثلة في الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج لمؤسسات الدراسة خلال الفترة (2016/2013) ، و عن طريق الملاحظة و تحليل الوثائق ، أخذنا أهم العناصر التي تساعدنا على تحليل الميزانية و حساب أهم المؤشرات المتعلقة بالهيكل المالي و الأداء المالي ، بالإضافة إلى مؤشرات السيولة و المردودية بهدف اختبار الفرضيات .

الفرع الثاني : الأدوات الإحصائية و القياسية المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة و إختبار الفرضيات تم إستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المتمثلة فيمايلي :

الأدوات الإحصائية و القياسية .

- المتوسط الحسابي .
- معامل برسون .
- الإنحراف المعياري .
- إختبار التباين المسموح .
- إنحدار الخطي المتعدد .
- تحليل التباين الأحادي

#### المؤشرات المالية :

- رأس المال العامل .
- الخزينة .
- معدلات المردودية ( المردودية المالية و الاقتصادية ) .
- نسب السيولة .

#### الفرع الثالث: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

بعد حصولنا على النتائج المالية تم الإستعانة ببرنامج الجداول الإلكترونية Excel، و برنامج spss للحصول على النتائج الإحصائية .

#### المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

سيتم في هذا المبحث عرض الميزانية المالية للمؤسسة و حساب المؤشرات و النسب المتعلقة بالأداء المالي ثم إستخلاص النتائج و مناقشتها

#### المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.

#### الفرع الأول : عرض الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسات للفترة (2013-2016)

بعد الحصول من مكتب المحاسبة للمؤسسات الخدمائية الميزانيات المالية خلال الفترة الممتدة (2013-2016) تم إعداد الميزانية المختصرة



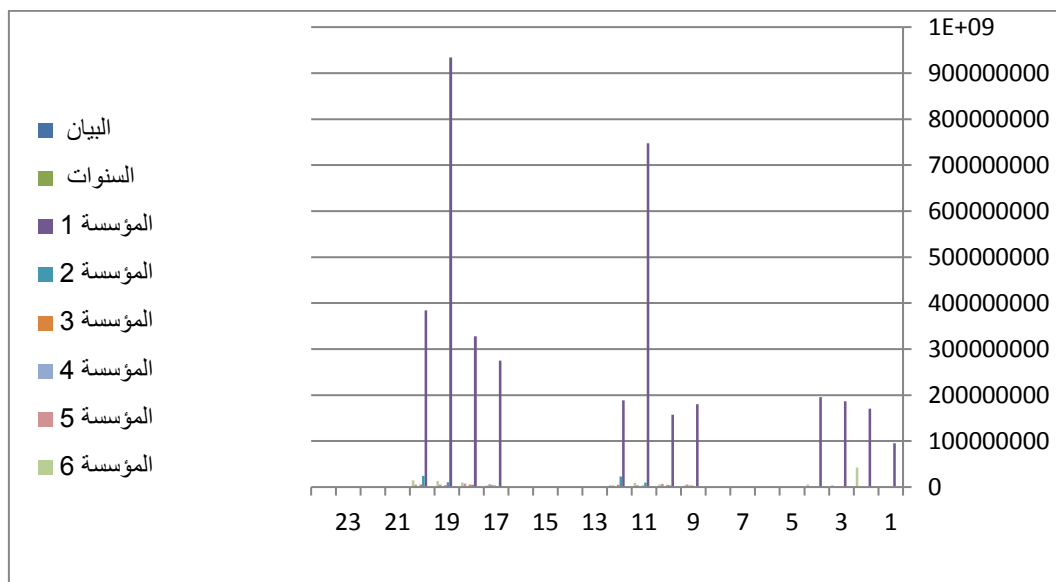
الجدول رقم(1-2) يوضح الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول خلال الفترة (2013-2016)

الوحدة : دج

المؤسسة 6	المؤسسة 5	المؤسسة 4	المؤسسة 3	المؤسسة 2	المؤسسة 1	السنوات	البيان
258734,62	685864,32	762 370,60	246115	271076,61	10572320	2013	الأصول الثابتة
1500	198871,42	787280	246115	247883,37	20958521	2014	
1500	1588025,87	435320	205365	224690,13	27828097,20	2015	
1500	1163038,27	183360	164615	201496,89	23 028 226,00	2016	
7,95%	11,62%	15,40%	7,08%	16,64%	3,84%	2013	النسب
0,02%	26,62%	4,12%	4,67%	5,79%	6,39%	2014	
0,01%	27,88%	11,04%	4,69%	2,10%	29,79%	2015	
0,01%	21,75%	14,30%	2,86%	0,83%	5,99%	2016	
2992174,71	5219097,45	4185262	3228071,89	1629354,54	264605966	2013	الأصول المتداولة
9758305,23	7396353,42	1125566,25	5020410,73	4281106,68	306794678	2014	
13494092,98	4107297,88	750681,64	4174956,92	10463240,95	906193531,47	2015	
14572091,54	4138304,24	1099136,94	5596079,10	23854209,08	361402831	2016	
92,04%	88,38%	84,60%	92,92%	85,74%	96,15%	2013	النسب
99,98%	73,38%	95,88%	95,33%	94,53%	93,60%	2014	
99,99%	72,12%	88,96%	95,31%	97,99%	97,02%	2015	
99,99%	78,25%	85,70%	97,14%	99,17%	94%	2016	
3250909,33	5904961,77	4 947 632,60	3474186,89	1900431,15	275178286	2013	مجموع الكلي للأصول
9759805,23	7595224,84	1912846,25	5266525,73	4528990,05	327753200	2014	
13495592,98	5695323,75	1186001,64	4380321,92	10687931,08	934 021 628,67	2015	
14573591,54	5346342,51	1282496,94	5760694,10	24055705,97	384431058	2016	
100%	100%	100%	100%	100%	100%	2013	النسبة الكلية
100%	100%	100%	100%	100%	100%	2014	
100%	100%	100%	100%	100%	100%	2015	
100%	100%	100%	100%	100%	100%	2016	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة

الشكل رقم (1-2): نسب تغير عناصر الأصول



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (1-2)

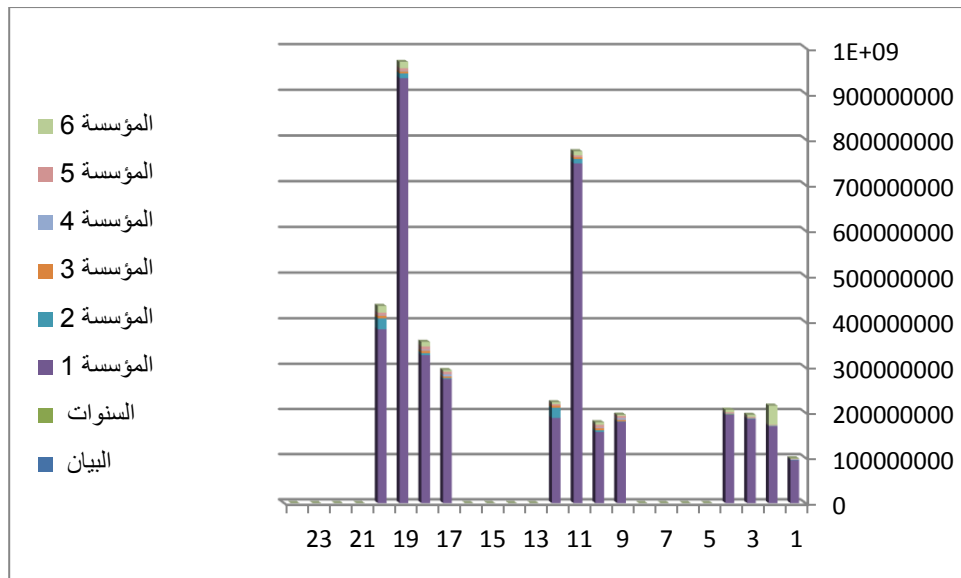
الجدول رقم(2-2) يوضح الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم خلال الفترة (2013-2016)

الوحدة:دج

المؤسسة 6	المؤسسة 5	المؤسسة 4	المؤسسة 3	المؤسسة 2	المؤسسة 1	السنوات	البيان
837947,85	696924,13	1 347 371,60	368404,49	634215,46	94989854	2013	الاموال الدائمة
42204873,52	987965,52	1040199,75	573756,06	791870,47	170158490	2014	
4462444,02	1529976,89	1128750,90	901599,36	935811,5	186483784,71	2015	
5254430,82	1949162,82	1199100,54	1263528,95	1379213,76	195 631 990,00	2016	
25,78%	11,80%	27,23%	64,21%	33,37%	34,51%	2013	النسب
43,08%	13,00%	54,40%	10,89%	17,48%	51,91%	2014	
0,33	26,86%	95,17%	20,58%	8,75%	19,97%	2015	
36,05%	36,46%	93,50%	21,93%	5,73%	50,89%	2016	
2412961,48	5208037,64	3600261	3105782,4	1266215,69	180188431	2013	ديون قصيرة الأجل
5554931,71	6607259,32	872 646,50	4692769,67	3737119,58	157594708	2014	
9033148,96	4165346,86	57250,74	3478722,56	9752119,58	747537843,90	2015	
3919160,72	3397179,69	83396,40	4497165,15	22676492,21	188799067	2016	
74,22%	88,20%	72,77%	89,40%	66,63%	65,48%	2013	النسب
56,92%	87,00%	45,62%	89,12%	82,52%	48,83%	2014	
66,93%	73,14%	4,83%	79,42%	91,24%	80,03%	2015	
63,95%	63,54%	6,50%	78,07%	94,27%	49%	2016	
3250909,33	5904961,77	4 947 632,60	3474186,89	1900431,15	275178286	2013	مجموع الكلي للخصوم
9759805,23	7595224,84	1912846,25	5266525,73	4528990,05	327753200	2014	
13495592,98	5695323,75	1186001,64	4380321,92	10687931,08	934 021 628,67	2015	
14573591,54	5346342,51	1282496,94	5760694,10	24055705,97	384431058	2016	
100%	100%	100%	100%	100%	100%	2013	النسبة الكلية
100%	100%	100%	100%	100%	100%	2014	
100%	100%	100%	100%	100%	100%	2015	
100%	100%	100%	100%	100%	100%	2016	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة

الشكل رقم (2-2): نسب تغير عناصر الخصوم



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-2)

## الفصل الثاني :..... الدراسة الميدانية لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي

### الفرع الثاني : عرض مؤشرات الأداء المالي

#### أولاً : مؤشرات التوازن المالي

**1- حساب رأس المال العامل :** من أجل معرفة هل المؤسسة متوازنة مالياً أم لا ومدى إحترامها لقاعدة التوازن المالي، نقوم بحساب رأس المال للمؤسسات خلال سنوات الدراسة و كما تم التطرق له في الجانب النظري فإن رأس المال العامل يحسب وفق الطريقتين :

- 1- رأس المال العامل = الأصول الدائمة - الأصول الثابتة**  
**2- رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل**

والذي تقدمه في الجدول التالي :

#### الجدول رقم(3-2) يوضح حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

البيان	السنوات	المؤسسة 1	المؤسسة 2	المؤسسة 3	المؤسسة 4	المؤسسة 5	المؤسسة 06
الأموال الدائمة	2013	94989854	634215,46	368404,49	1 347 371,60	696924,13	837947,85
	2014	170158490	791870,47	573756,06	1040199,75	987965,52	42204873,52
	2015	186483784,71	935811,5	901599,36	1128750,90	1529976,89	4462444,02
	2016	195 631 990,00	1379213,76	1263528,95	1199100,54	1949162,82	5254430,82
الأصول الثابتة	2013	10572320	271076,61	246115	762 370,60	685864,32	258734,62
	2014	20958521	247883,37	246115	787280	198871,42	1500
	2015	27828097,20	224690,13	205365	435320	1588025,87	1500
	2016	23 028 226,00	201496,89	164615	183360	1163038,27	1500
رأس المال العامل	2013	84417534	363138,85	122289,49	585001	11059,81	579213,23
	2014	149199969	543987,1	327641,06	252919,75	789094,1	4203373,52
	2015	158655687	711121,37	696234,36	6934309	-58048,98	4460944,02
	2016	1722603764	1177716,87	1098913,95	1015740,54	786124,55	5252930,82

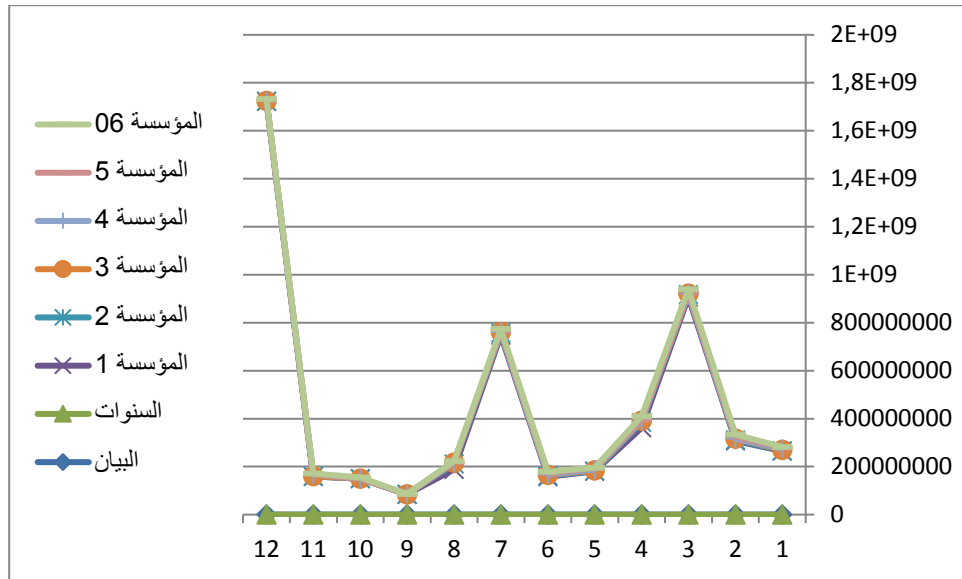
المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

#### الجدول رقم(4-2) يوضح حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية

البيان	السنوات	المؤسسة 1	المؤسسة 2	المؤسسة 3	المؤسسة 4	المؤسسة 5	المؤسسة 06
الأصول المتداولة	2013	264605966	1629354,54	3228071,89	4185262	5219097,45	2992174,71
	2014	306794678	4281106,68	5020410,73	1125566,25	7396353,42	9758305,23
	2015	906193531,47	10463240,95	4174956,92	750681,64	4107297,88	13494092,98
	2016	361402831	23854209,08	5596079,10	1099136,94	4138304,24	14572091,54
الديون قصيرة الأجل	2013	180188431	1266215,69	3105782,4	3600261	5208037,64	2412961,48
	2014	157594708	3737119,58	4692769,67	872 646,50	6607259,32	5554931,71
	2015	747537843,90	9752119,58	3478722,56	57250,74	4165346,86	9033148,96
	2016	188799067	22676492,21	4497165,15	83396,40	3397179,69	3919160,72
رأس المال العامل	2013	84417534	363138,85	122289,49	585001	11059,81	579213,23
	2014	149199969	543987,1	327641,06	252919,75	789094,1	4203373,52
	2015	158655687	711121,37	696234,36	6934309	-58048,98	4460944,02
	2016	1722603764	1177716,87	1098913,95	1015740,54	786124,55	5252930,82

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

الشكل رقم (2-3): التمثيل البياني لرأس المال العامل



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-3) و (2-4)

#### ● حساب الخزينة

كما سبق و أن عرفنا الخزينة بأنها مجموع القيم المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة خلال دورة معينة ، فهي عبارة عن الفرق بين الموارد المستعملة في نشاط المؤسسة و الإحتياجات الناتجة عن تمويل هذا النشاط خلال فترة معينة .

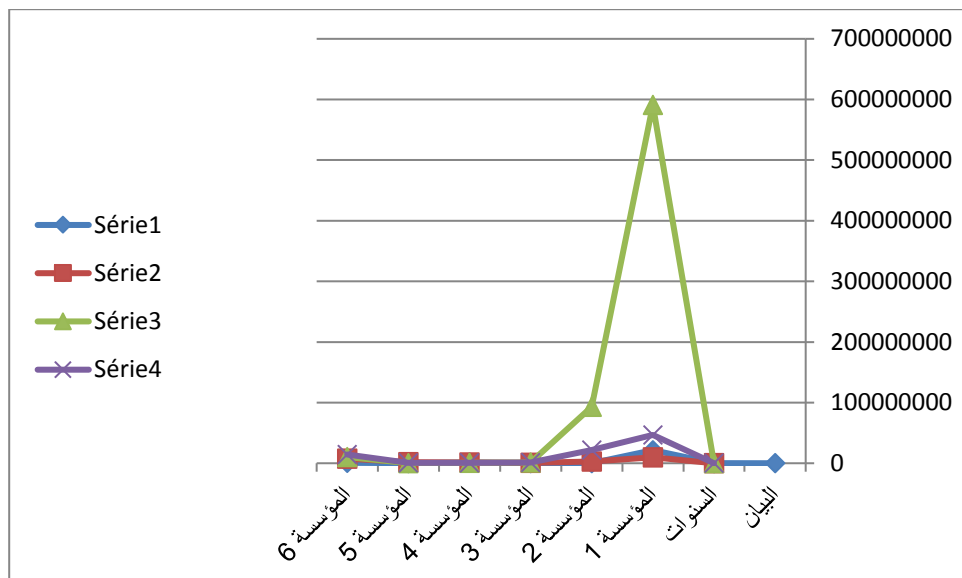
و بما أن الخزينة موجودة في الميزانيات المالية و الذي سنقدمها في الجدول التالي :

الجدول رقم(2-5) يوضح تطور الخزينة

البيان	السنوات	المؤسسة 1	المؤسسة 2	المؤسسة 3	المؤسسة 4	المؤسسة 5	المؤسسة 6
الخزينة	2013	21535644	386889,25	222461,15	967288	203042,36	709835,88
	2014	9824284	3068116,94	630718,40	1028246,5	1797063,69	7367557,01
	2015	590773582,98	93340653,21	1032044,85	643361,89	77830,94	10220210,28
	2016	46718087	21826971,34	1485178,17	789175,19	881210,97	14321652,54

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة

الشكل رقم (4-2): التمثيل البياني للخزينة



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (5-2)

### الفرع الثالث: عرض مؤشر السيولة

من أجل تحليل و تقييم رأس المال العامل و التعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير نقوم بحساب نسبة السيولة العامة للمؤسسة الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(6-2) يوضح نسبة السيولة العامة

البيان	السنوات	المؤسسة 1	المؤسسة 2	المؤسسة 3	المؤسسة 4	المؤسسة 5	المؤسسة 6
السيولة العامة	2013	0,96	0,85	0,92	0,84	0,88	0,92
	2014	0,93	0,94	0,95	0,95	0,73	0,99
	2015	0,97	0,97	0,95	0,88	0,72	0,99
	2016	0,94	0,99	0,97	0,85	0,78	0,99

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

### الفرع الرابع : عرض مؤشرات المردودية و النمو

أولاً: مؤشرات المردودية

✓ حساب نسبة المردودية المالية

✓ حساب نسبة المردودية الإقتصادية

يوضح الجدول التالي مختلف نسب المردودية للمؤسسة:

الجدول رقم(7-2) يوضح نسبة المردودية للمؤسسات الخدمائية خلال الفترة(2013-2016)

المؤشر	السنوات	المؤسسة 1	المؤسسة 2	المؤسسة 3	المؤسسة 4	المؤسسة 5	المؤسسة 6
المردودية المالية	2013	0,15	0,05	0,38	-0,12	0,28	0,18
	2014	0,11	0,20	0,36	0,02	0,15	0,07
	2015	0,08	0,15	0,36	0,07	0,25	0,06
	2016	0,20	0,32	0,28	0,05	0,21	0,15
المردودية الاقتصادية	2013	0,07	0,03	0,04	-0,03	0,03	0,04
	2014	0,07	0,03	0,03	0,01	2,08	0,32
	2015	0,02	0,01	0,07	0,07	0,07	0,02
	2016	0,06	0,01	0,06	0,05	0,08	0,07

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة

ثانيا: مؤشر النمو

✓ حساب نمو المبيعات

يحسب وفق الطريقة التالية :

نمو المبيعات = مبيعات السنة الحالية - مبيعات السنة الماضية / مبيعات السنة الماضية

الجدول رقم(8-2) يوضح نسبة نمو المبيعات للمؤسسات الخدمائية خلال الفترة(2013-2016)

المؤشر	السنوات	المؤسسة 1	المؤسسة 2	المؤسسة 3	المؤسسة 4	المؤسسة 5	المؤسسة 6
نمو المبيعات	2013	0	0	0	0	0	0,58
	2014	0,24	5,58	1,08	-0,19	-0,01	0
	2015	0,13	-0,02	0,37	0,4	-0,1	4,79
	2016	0,29	1,49	0,2	-0,21	0,01	1,4

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على جدول حسابات النتائج

الفرع الخامس : عرض نسب الهيكل المالي

تقيس نسب الهيكل المالي المدى الذي توصلت إليه المؤسسة في إعتمادها على أموال الغير في تمويل إحتياجاتها ، وتبين الإرتباط بين رأس المال والإلتزامات المترتبة عليه ، وعليه فإن حساب نسب الهيكل المالي تعتبر في غاية الأهمية بحيث تعرض درجة الخطر المالي الذي يواجهه المؤسسة ، ويمكن قياسها بالنسب المالية التالية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زهري عقيلة، مرجع سبق ذكره، ص 36

الفصل الثاني :..... الدراسة الميدانية لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي

العلاقة	البيان
الأموال الخاصة/ إجمالي الخصوم	هيكله الأموال الخاصة
ديون قصيرة الأجل / إجمالي الخصوم	هيكله الديون قصيرة الأجل
ديون طويلة الأجل / إجمالي الخصوم	هيكله ديون طويلة الأجل

الجدول رقم(9-2) يوضح تطور نسب الهيكل المالي للمؤسسات الخدمائية خلال الفترة(2013-2016)

المؤسسة 6	المؤسسة 5	المؤسسة 4	المؤسسة 3	المؤسسة 2	المؤسسة 1	السنوات	البيان
0,52	0,11	0,27	0,11	0,33	0,34	2013	هيكله الاموال الخاصة
0,43	0,13	0,54	0,11	0,17	0,52	2014	
0,34	0,27	0,95	0,21	0,09	0,2	2015	
0,36	0,36	0,93	0,22	0,06	0,51	2016	
0,48	0,88	0,72	0,89	0,67	0,65	2013	هيكله ديون قصيرة الأجل
0,57	0,87	0,08	0,89	0,83	0,45	2014	
0,66	0,61	0,04	0,79	0,91	0,80	2015	
0,63	0,60	0,06	0,78	0,94	0,49	2016	
0	0	0	0	0	0	2013	هيكله ديون ط و ق الأجل
0	0	0,37	0	0	0,02	2014	
0	0,12	0	0	0	0,005	2015	
0	0,03	0	0	0	0,004	2016	

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الميزانية المالية

## الفصل الثاني :..... الدراسة الميدانية لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي

### الفرع السادس : عرض نتائج الدراسة الإحصائية

أولاً: متغيرات الدراسة الإحصائية و التي تم تلخيصها وفق الجدول التالي :

الجدول رقم(10-2) يوضح متغيرات الدراسة الإحصائية للمؤسسات الخدمائية خلال الفترة(2013-2016)

المؤسسة 6	المؤسسة 5	المؤسسة 4	المؤسسة 3	المؤسسة 2	المؤسسة 1	السنوات	البيان
0,52	0,11	0,27	0,11	0,33	0,34	2013	هيكله الاموال الخاصة SFP
0,43	0,13	0,54	0,11	0,17	0,52	2014	
0,34	0,27	0,95	0,21	0,09	0,2	2015	
0,36	0,36	0,93	0,22	0,06	0,51	2016	
0,48	0,88	0,72	0,89	0,67	0,65	2013	هيكله ديون قصيرة الأجل SDCT
0,57	0,87	0,08	0,89	0,83	0,45	2014	
0,66	0,61	0,04	0,79	0,91	0,80	2015	
0,63	0,60	0,06	0,78	0,94	0,49	2016	
0	0	0	0	0	0	2013	هيكله ديون طويلة الأجل SDLT
0	0	0,37	0	0	0,02	2014	
0	0,12	0	0	0	0,005	2015	
0	0,03	0	0	0	0,004	2016	
709835,88	203042,36	967288	222461,15	386889,25	21535644	2013	الخزينة TNG
7367557,01	1797063,69	1028246,5	630718,40	3068116,94	9824284	2014	
10220210,28	77830,94	643361,89	1032044,85	93340653,21	590773582,98	2015	
14321652,54	881210,97	789175,19	1485178,17	21826971,34	46718087	2016	
0.92	0.88	0.84	0.92	0.85	0.96	2013	السيولة العامة LG
0.99	0.73	0.95	0.95	0.94	0.93	2014	
0.99	0.72	0.88	0.95	0.97	0.97	2015	
0.99	0.78	0.85	0.97	0.99	0.94	2016	
0,18	0,28	-0,12	0,38	0,05	0,15	2013	المردودية المالية RCP
0,07	0,15	0,02	0,36	0,20	0,11	2014	
0,06	0,25	0,07	0,36	0,15	0,08	2015	
0,15	0,21	0,05	0,28	0,32	0,20	2016	
0	0	0	0	0	0	2013	نمو المبيعات CCA
-0,86	-0,01	-0,28	1,08	0	0,24	2014	
1,13	-0,1	0,4	0,37	-0,02	0,13	2015	
1,40	0,01	-0,21	0,20	0	0,02	2016	

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجداول رقم (2-5)،(2-6)،(2-7)،(2-8)،(2-9)



ثانيا : عرض نتائج الدراسة الإحصائية :

الجدول رقم (11-2) يوضح علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

Corrélations

	SFP	SDCT	SDLT	TNG	LIQG	RF	CCA
SFP	1						
Corrélacion de Pearson							
Sig. (bilatérale)							
N							
SDCT		1					
Corrélacion de Pearson							
Sig. (bilatérale)							
N							
SDLT			1				
Corrélacion de Pearson							
Sig. (bilatérale)							
N							
TNG				1			
Corrélacion de Pearson							
Sig. (bilatérale)							
N							
LIQG					1		
Corrélacion de Pearson							
Sig. (bilatérale)							
N							
RF						1	
Corrélacion de Pearson							
Sig. (bilatérale)							
N							
CCA							1
Corrélacion de Pearson							
Sig. (bilatérale)							
N							

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة

الفرع الأول : مناقشة نتائج التحليل المالي المتعلقة بمؤشرات الأداء المالي

أولاً : مؤشر رأس المال العامل

يُعتبر أن رأس المال العامل يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة مواردها الدائمة ، و من خلال ملاحظة النتائج المتحصل عليها من مؤسسات الدراسة ، نجد أن رأس المال العامل في تذبذب مستمر بين الصعود و النزول .

نلاحظ من خلال الجدول ( 2-3 ) أن المؤسسات حققت رأس مال عامل موجب خلال السنوات الأربع و هي الحالة المفضلة للمؤسسة ، بحيث في تطور مستمر ، إذ بلغ أعلى قيمة له سنة 2016 ، وهذا ما يدل على وجود فائض في السيولة، و يعبر عن قدرة المؤسسات على ضمان الوفاء بديونها في تواريخ إستحقاقها و كذا إحترام المؤسسات لقاعدة التوازن المالي .

أما بالنسبة للمؤسسة الخامسة نجد أن رأس المال العامل سالب في سنة 2015 يعني في هذه الحالة أن المؤسسة في هذه السنة أن

## الفصل الثاني :..... الدراسة الميدانية لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي

الموارد الدائمة غير قادرة على تغطية الأصول الثابتة و هذا راجع إلى تطور الأصول الثابتة و انخفاض الموارد الدائمة للمؤسسة ،  
و لكن في السنة الموالية إرتفع فيه بقيمة موجبة كما قلنا و هذا مايفسر تحسن الوضع المالي للمؤسسة .

### ثانيا : الخزينة

نلاحظ من خلال الجدول (5-2) أن المؤسسات حققت خزينة موجبة خلال فترة الدراسة مما أدى إلى توفير سيولة نقدية للمؤسسات خلال سنوات الدراسة و من خلال هذا نستخلص أن المؤسسة استطاعت تحقيق توازن مالي من خلال تسيير خزنتها ، و عموما الخزينة موجبة .

### ثالثا : مؤشرات المردودية

#### ✓ المردودية المالية :

نلاحظ من خلال الجدول ( 7-2 ) أن نسبة المردودية المالية للمؤسسات الدراسة في تذبذب مستمر و يعود هذا التذبذب إلى انخفاض النتيجة الصافية للمؤسسات ، خلال سنوات الدراسة حيث تكون هذه النسبة سالبة عند سنة 2013 في المؤسسة 4 حيث بلغت 0.12- أي أن المؤسسة لم تحقق مردودية مالية بل حققت خسارة و تصل هذه الخسارة إلى أموالها الخاصة .  
نفسر هذا التذبذب إلى الضعف الحاصل في النتيجة الصافية المحققة من طرف المؤسسات خلال سنوات الدراسة ، وذلك لكبر حجم الإهلاكات الناتجة عن الاستثمارات ، و انخفاض حجم الموارد الدائمة .

#### ✓ المردودية الاقتصادية :

نلاحظ انه هناك تذبذب أيضا على مستوى المردودية الاقتصادية بين الصعود و النزول ، حيث تحقق أدنى قيمة في المؤسسة 4 سنة 2013 حيث بلغت 0.03- و نفسر هذا التذبذب راجع في نتيجة الاستغلال نسبة ضعيفة جدا و سالبة و ترجع إلى الزيادة المستمرة الاستثمارات و منه زيادة الإهلاكات التي تنقص من قيمة النتيجة الصافية و كذلك تزايد الديون طويلة الأجل ، و منها ندرك انه توجد علاقة طردية بين المردودية المالية و الاقتصادية .

### رابعا : السيولة العامة

من خلال الجدول ( 6-2) نلاحظ أن هناك تذبذب و عدم الاستقرار في نسب السيولة فأحيانا ترتفع و أحيانا أخرى تنخفض في مؤسسات الدراسة خلال السنوات و بالتالي نقول أن المؤسسات قادرة على الالتزام بديونها قصيرة الأجل لكن بنسب متفاوتة ، و تحقق فائض في السيولة لهذا هيا متوازنة ماليا .

### الفرع الثاني : مناقشة نتائج جدول علاقة الارتباط بين المتغيرات التابعة و المستقلة

نلاحظ من خلال الجدول (11-2) أن هناك علاقة بين الهيكل المالي مقاسا بالأموال الخاصة و الديون قصيرة الأجل على المردودية المالية فقط حيث تبلغ المعنوية الإحصائية 0.01 و 0.02 على التوالي ، بقيمة إرتباط عكسي بين المردودية و الأموال الخاصة بنسبة 88.6 بالمائة و هو إرتباط قوي ، و إرتباط بين ديون قصيرة الأجل و المردودية بنسبة 87.5 بالمائة إذ نستنتج أنه توجد علاقة و أثر بين الهيكل المالي مقاسا بكل من الأموال الخاصة و الديون قصيرة الأجل و المردودية المالية .

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فلا يوجد علاقة و لا اثر بينها و الهيكل المالي . و بالنسبة للهيكل المالي مقاسا بنسبة الديون

طويلة الأجل لا يوجد أثر عليها على متغيرات الأخرى لأنها تكاد تنعدم ، و معنوية الإحصائية أكبر تماما من 0.05.

الفرع الثالث : مناقشة نتائج التحليل الإحصائي للفرضيات

الجدول رقم (12-2) النتائج الإحصائية لمتغيرات الدراسة

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
SFP	6	.16	.67	.3367	.19825
SDCT	6	.23	.84	.6371	.23022
SDLT	6	.00	.09	.0229	.03708
TNG	6	739786.99	167212899.50	34577129.4409	65931232.7209
LIQG	6	.78	.97	.9108	.07228
RF	6	.01	.35	.1671	.11393
CCA	6	-.03	.42	.1458	.21332
N valide (listwise)	6				0

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الخصوم لجميع مؤسسات الدراسة بلغت 33.67 بالمائة وهذا يعني أن المؤسسات قيد الدراسة تعتمد في تمويل إستثماراتها على الأموال الخاصة بنسبه الثلث والباقي يعتبر ديون ، وهذا ما تؤكد كذالك قيم نسبة الديون الطويلة والقصيرة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لكلا المتغيرين 2.29 بالمائة و 63.71 بالمائة على التوالي، وبالتالي نلاحظ أنها تعتمد في تمويل إستثماراتها على ثلث من الأموال الخاصة وثلثين من الديون قصيرة الأجل ، مما قد يشكل مخاطر على حجم السيولة في هذه المؤسسات . ويمكن ملاحظة نسب السيولة و مستويات المردودية المالية و نمو رقم الأعمال ، إذ نلاحظ أن المتوسط الحسابي لنسب السيولة و كل من المردودية و نمو رقم الأعمال على التوالي بلغت ما قيمتها 91.08 بالمائة و 16.71 بالمائة و 14.58 بالمائة .

أولا : مناقشة نتائج الفرضية الأولى :

الجدول رقم (13-2) يوضح نتائج الفرضية الأولى

		SFP	SDCT	SDLT	LIQG
SFP	Corrélacion de Pearson	1	-.993**	.735	.019
	Sig. (bilatérale)		.000	.096	.971
	N	6	6	6	6
SDCT	Corrélacion de Pearson	-.993**	1	-.809	.083
	Sig. (bilatérale)	.000		.051	.876
	N	6	6	6	6
SDLT	Corrélacion de Pearson	.735	-.809	1	-.565
	Sig. (bilatérale)	.096	.051		.243
	N	6	6	6	6
LIQG	Corrélacion de Pearson	.019	.083	-.565	1
	Sig. (bilatérale)	.971	.876	.243	
	N	6	6	6	6

نلاحظ من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقات إرتباط بين المتغير التابع وهو مؤشر الأداء المالي ممثلا بنسبة السيولة العامة والمتغيرات المستقلة ممثلة بالهيكل المالي للمؤسسات الخدمانية بولاية ورقلة وهذا ما تشير إليه قيم معنوية الإختبارات الإحصائية للإرتباط .

#### الجدول رقم (14-2) يوضح العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يوضح الجدول الموالي علاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.853 <sup>a</sup>	.728	.546	.04868

a. Valeurs prédites : (constantes), SDLT, SFP

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

نلاحظ من الجدول السابق معامل الإرتباط الخطي بين مؤشر الأداء ممثلا بالسيولة العامة والمتغيرات المستقلة هو 85.3 بالمائة ، أي أن هناك إرتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، كما بلغ مستوى الدقة في تقدير المتغير التابع قيمه 72.8 بالمائة وهي قيمة قوية ، بمعنى أن نسبة السيولة العامة تعود قيمتها بنسبة 82.8 بالمائة إلى التمويل بالأموال الخاصة والديون طويلة الأجل والباقي يعود لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو إلى الخطأ .

#### الجدول رقم (15-2) يوضح تحليل تباين للإنحدار

ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	.019	2	.010	4.011	.142 <sup>b</sup>
1 Résidu	.007	3	.002		
Total	.026	5			

a. Variable dépendante : LIQG

b. Valeurs prédites : (constantes), SDLT, SFP

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول أن قيمة F المحسوبة تقدر ب 4.011 وهي قيمة أقل عن قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$  ودرجات الحرية (2-3) وبما أن مستوى المعنوية 0.142 أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 فإننا نستدل من ذلك على عدم صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات الدراسة .

الجدول رقم (16-2) يوضح تضخيم التباين والتباين المسموح

Coefficients <sup>a</sup>								
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Statistiques de colinéarité		
	A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF	
1	(Constante )	.851	.047		18.268	.000		
	SFP	.344	.162	.942	2.123	.124	.460	2.172
	SDLT	-2.450	.865	-1.257	-2.832	.066	.460	2.172

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

من خلال ملاحظة القيم في الجدول أعلاه نجد أن جميع قيم معامل التضخم للتباين (VIF) أقل من 10 كما نلاحظ أن قيم التباين المسموح (Tolerance) لجميع المتغيرات المستقلة كانت أكبر من 0.05 حيث ولذلك يمكن القول بعدم وجود مشكله حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

رغم أن النموذج لم يدرج قيمه الديون القصيرة الأجل وذلك لعدم تأثيرها على نسبة السيولة العامة. كما يمكن إستخراج معادله الإنحدار بين المتغير التابع الممثل بالأداء المالي وذلك بمؤشر السيولة العامة والمتغيرات المستقلة وهي المتغير الثابت والتمويل بالديون الطويلة الأجل، وباقي المتغيرات لا يمكن إدراجها بالمعادلة لأن قيم المعنوية لها كانت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وتكون المعادلة كما يلي:

$$Y=0.851a-2.450SDLT$$

ثانيا : مناقشة نتائج الفرضية الثانية :

الجدول رقم (17-2) يوضح نتائج الفرضية الثانية

Corrélations					
		SFP	SDCT	SDLT	RF
SFP	Corrélacion de Pearson	1	-.993**	.735	-.886*
	Sig. (bilatérale)		.000	.096	.019
	N	6	6	6	6
SDCT	Corrélacion de Pearson	-.993**	1	-.809	.875*
	Sig. (bilatérale)	.000		.051	.023
	N	6	6	6	6
SDLT	Corrélacion de Pearson	.735	-.809	1	-.622
	Sig. (bilatérale)	.096	.051		.187
	N	6	6	6	6
RF	Corrélacion de Pearson	-.886*	.875*	-.622	1
	Sig. (bilatérale)	.019	.023	.187	
	N	6	6	6	6

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

## الفصل الثاني :..... الدراسة الميدانية لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي

نلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقات إرتباط بين المتغير التابع وهو مؤشر الأداء المالي ممثلا بنسبة المردودية و المتغيرات المستقلة كل من الأموال الخاصة و الديون قصيرة الأجل ممثلة بالهيكل المالي للمؤسسات الخدمائية بولاية ورقلة وهذا ما تشير إليه قيم معنوية الإختبارات الإحصائية للإرتباط .

### الجدول رقم (18-2) يوضح العلاقة بين المتغير المستقل و التابع

Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	.887 <sup>a</sup>	.786	.643	.06805	2.916

a. Valeurs prédites : (constantes), SDLT, SFP

b. Variable dépendante : RF

### المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

نلاحظ من الجدول السابق (18-2) أن معامل الإرتباط الخطي بين مؤشر الأداء المالي ممثلا بالمردودية المالية و المتغيرات المستقلة هو 88.7 بالمائة ، أي أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، كما بلغ مستوى الدقة في تقدير المتغير التابع قيمه 78.6 بالمائة وهي قيمة قوية ، بمعنى أن قيمة المردودية المالية تعود بنسبه 92 بالمائة إلى المتغيرات المستقلة المتمثلة بالتمويل بالأموال الخاصة والديون طويلة الأجل ، والباقي يعود لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو إلى الخطأ .

### الجدول رقم (19-2) يوضح تحليل تباين الانحدار

ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	.051	2	.026	5.507	.099 <sup>b</sup>
1 Résidu	.014	3	.005		
Total	.065	5			

a. Variable dépendante : RF

b. Valeurs prédites : (constantes), SDLT, SFP

### المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F المحسوبة تقدر ب 5.507 و هي قيمة أقل عن قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$  و درجات الحرية (2-3) و بما أن مستوى المعنوية 0.099 أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 فإننا نستدل من ذلك على عدم صلاحية النموذج لإختبار فرضيات الدراسة .

الجدول رقم (20-2) يوضح تضخيم التباين والتباين المسموح

Modèle	Coefficients <sup>a</sup>							
	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité		
	A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF	
1	(Constante)	.343	.065		5.263	.013		
	SFP	-.535	.226	-.930	-2.364	.099	.460	2.172
	SDLT	.188	1.210	.061	.155	.887	.460	2.172

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

من خلال ملاحظة القيم في الجدول أعلاه نجد أن جميع قيم معامل التضخم للتباين (VIF) أقل من 10 كما نلاحظ أن قيم التباين المسموح (Tolerance) لجميع المتغيرات المستقلة كانت أكبر من 0.05 حيث ولذلك يمكن القول بعدم وجود مشكله حقيقية تتعلق بوجود إرتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة .  
رغم أن النموذج لم يدرج قيمة الديون القصيرة الأجل وذلك لعدم تأثيرها على نسبة المردودية المالية .  
كما يمكن إستخراج معادله الإنحدار بين المتغير التابع الممثل بالأداء المالي وذلك بمؤشر المردودية المالية والمتغيرات المستقلة وهي المتغير الثابت والتمويل بالأموال الخاصة ، وباقي المتغيرات لا يمكن إدراجها بالمعادلة لأن قيم المعنوية لها كانت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وتكون المعادلة كما يلي:

$$Y=0.343a-0.535SFP$$

ثالثا : مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

الجدول رقم (21-2) يوضح نتائج الفرضية الثالثة

		SFP	SDCT	SDLT	CCA
SFP	Corrélation de Pearson	1	-.993**	.735	-.182
	Sig. (bilatérale)		.000	.096	.730
	N	6	6	6	6
SDCT	Corrélation de Pearson	-.993**	1	-.809	.256
	Sig. (bilatérale)	.000		.051	.625
	N	6	6	6	6
SDLT	Corrélation de Pearson	.735	-.809	1	-.565
	Sig. (bilatérale)	.096	.051		.243
	N	6	6	6	6
CCA	Corrélation de Pearson	-.182	.256	-.565	1
	Sig. (bilatérale)	.730	.625	.243	
	N	6	6	6	6

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

## الفصل الثاني :..... الدراسة الميدانية لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي

نلاحظ من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقات إرتباط بين المتغير التابع وهو مؤشر الأداء المالي ممثلاً بنسبة نمو رقم الأعمال والمتغيرات المستقلة ممثلة بالهيكل المالي للمؤسسات الخدمائية بولاية ورقلة وهذا ما تشير إليه قيم معنوية الإختبارات الإحصائية للإرتباط .

الجدول رقم (2-22) يوضح العلاقة الخطية بين المتغير المستقل و التابع

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	.661 <sup>a</sup>	.436	.061	.20674	1.882

a. Valeurs prédites : (constantes), SDLT, SFP

b. Variable dépendante : CCA

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الإرتباط الخطي بين مؤشر الأداء ممثلاً بمعدل نمو رقم الأعمال و المتغيرات المستقلة هو 66.1 بالمائة ، أي أن هناك إرتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، كما بلغ مستوى الدقة في تقدير المتغير التابع قيمه 43.6 بالمائة وهي قيمة ضعيفة، بمعنى أن قيمة معدل نمو رقم الأعمال تعود بنسبه 66.1 بالمائة إلى المتغيرات المستقلة المتمثلة بالتمويل بالأموال الخاصة والديون طويلة الأجل، والباقي يعود لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو إلى الخطأ .

الجدول رقم (2-23) يوضح تحليل تباين الإنحدار

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	.099	2	.050	1.162	.423 <sup>b</sup>
1 Résidu	.128	3	.043		
Total	.228	5			

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F المحسوبة تقدر ب 1.162 و هي قيمة أقل عن قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$  و درجات الحرية (2-3) و بما أن مستوى المعنوية 0.423 أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 فإننا نستدل من ذلك على عدم صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة .



الجدول رقم (24-2) يوضح تضخيم التباين والتباين المسموح

Modèle	Coefficients <sup>a</sup>						Statistiques de colinéarité	
	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Tolérance	VIF	
	A	Erreur standard	Bêta					
1 (Constante )	.086	.198		.434	.694			
SFP	.544	.687	.506	.792	.486	.460	2.172	
SDLT	-5.384	3.674	-.936	-1.465	.239	.460	2.172	

a. Variable dépendante : CCA

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

من خلال ملاحظة القيم في الجدول أعلاه نجد أن جميع قيم معامل التضخم للتباين (VIF) أقل من 10 كما نلاحظ أن قيم التباين المسموح (Tolerance) لجميع المتغيرات المستقلة كانت أكبر من 0.05 حيث ولذلك يمكن القول بعدم وجود مشكله حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

رغم أن النموذج لم يدرج قيمه الديون القصيرة الأجل وذلك لعدم تأثيرها على نسبة معدل نمو رقم الأعمال . كما يمكن إستخراج معادله الإنحدار بين المتغير التابع الممثل بالأداء المالي وذلك بمؤشر معدل نمو رقم الأعمال والمتغيرات المستقلة وهي المتغير الثابت والتمويل بالأموال الخاصة ، والتمويل بالديون طويلة الأجل ، كما لا يمكن إستخراج معادله الإنحدار لأن قيم المعنوية لها كانت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 .

رابعا : مناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

الجدول رقم (25-2) يوضح نتائج الفرضية الرابعة

		Corrélations			
		SFP	SDCT	SDLT	TNG
SFP	Corrélacion de Pearson	1	-.993**	.735	.074
	Sig. (bilatérale)		.000	.096	.889
	N	6	6	6	6
SDCT	Corrélacion de Pearson	-.993**	1	-.809	-.016
	Sig. (bilatérale)	.000		.051	.976
	N	6	6	6	6
SDLT	Corrélacion de Pearson	.735	-.809	1	-.280
	Sig. (bilatérale)	.096	.051		.591
	N	6	6	6	6
TNG	Corrélacion de Pearson	.074	-.016	-.280	1
	Sig. (bilatérale)	.889	.976	.591	
	N	6	6	6	6

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

## الفصل الثاني :..... الدراسة الميدانية لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي

نلاحظ من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقات إرتباط بين المتغير التابع وهو مؤشر الأداء المالي ممثلاً بنسبة الخزينة و المتغيرات المستقلة ممثلة بالهيكل المالي للمؤسسات الخدمائية بولاية ورقلة وهذا ما تشير إليه قيم معنوية الإختبارات الإحصائية للإرتباط .

الجدول رقم (2-26) يوضح العلاقة الخطية بين المتغير المستقل و التابع

Récapitulatif des modèles <sup>b</sup>					
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	.499 <sup>a</sup>	.249	-.252	73771839.416 81	1.108

a. Valeurs prédites : (constantes), SDLT, SFP

b. Variable dépendante : TNG

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط الخطي بين مؤشر الأداء ممثلاً بالخزينة ، و المتغيرات المستقلة هو 49.9 بالمائة ، أي أن هناك إرتباط متوسط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، كما بلغ مستوى الدقة في تقدير المتغير التابع قيمة 24.9 بالمائة وهي قيمة ضعيفة، بمعنى أن قيمة معدل نمو رقم الأعمال تعود بنسبه 49.9 بالمائة إلى المتغيرات المستقلة المتمثلة بالتمويل بالأموال الخاصة والديون طويلة الأجل، والباقي يعود لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو إلى الخطأ .

الجدول رقم (2-27) يوضح تحليل تباين الإنحدار

ANOVA <sup>a</sup>					
Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	5407784367667 936.000	2	2703892183833 968.000	.497	.651 <sup>b</sup>
	1632685287281 8150.000	3	5442284290939 385.000		
	2173463724048 6088.000	5			
Total					

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة تقدر ب 0.497 و هي قيمة أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$  ، ودرجات الحرية ( 2-3) وبما أن مستوى المعنوية 0.651 أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 فإننا نستدل من ذلك على عدم صلاحية النموذج لإختبار فرضيات الدراسة.

الجدول رقم (2-28) يوضح تضخيم التباين والتباين المسموح

Modèle	Coefficients <sup>a</sup>						Statistiques de colinéarité	
	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Tolérance	VIF	
	A	Erreur standard	Bêta					
(Constante )	- 3937659.857	70609316.461		-0.056	.959			
1 SFP	202218953.916	245243791.016	.608	.825	.470	.460	2.172	
SDLT	- 1292484889.784	1311146328.551	-.727	-.986	.397	.460	2.172	

a. Variable dépendante : TNG

المصدر : من إعداد الطالبة من مخرجات spss

من خلال ملاحظة القيم في الجدول أعلاه نجد أن جميع قيم معامل التضخم للتباين (VIF) أقل من 10 كما نلاحظ أن قيم التباين المسموح (Tolerance) لجميع المتغيرات المستقلة كانت أكبر من 0.05 حيث ولذلك يمكن القول بعدم وجود مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة .

رغم أن النموذج لم يدرج قيمة الديون القصيرة الأجل وذلك لعدم تأثيرها على نسبة معدل الخزينة . لا يمكن إستخراج معادله الإنحدار بين المتغير التابع الممثل بالأداء المالي وذلك بمؤشر الخزينة والمتغيرات المستقلة وهي المتغير الثابت والتمويل بالأموال الخاصة، والتمويل بالديون طويلة الأجل، لأن قيم المعنوية لها كانت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

### خلاصة الفصل:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية للمؤسسات الخدمائية في ولاية ورقلة خلال الفترة (2013-2016) بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسات المتمثلة في الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة و ذلك بإجراء الدراسة التحليلية المعتمدة على تكوين الميزانية المختصرة ثم حساب أهم المؤشرات المتعلقة بالأداء المالي التي تتمثل في النسب و المؤشرات المالية ، حيث إستخلصنا من خلال دراستنا أن المؤسسات لديها تذبذب في مؤشراتهما المالية .

أما بالنسبة إلى الدراسة القياسية بناء على مخرجات spss تحصلنا على النتائج التالية :

- ✓ لا توجد علاقة إحصائية بين المتغير التابع ممثلا بنسبة السيولة العامة و الهيكل المالي .
- ✓ توجد علاقة إحصائية بين المتغير التابع ممثلا بنسبة المردودية المالية و الهيكل المالي .
- ✓ لا توجد علاقة إحصائية بين المتغير التابع ممثلا بنمو رقم الأعمال و الهيكل المالي .
- ✓ لا توجد علاقة إحصائية بين المتغير التابع ممثلا بالخبزينة .

وفي الأخير ومن خلال ما قدم نستخلص مايلي :

- يوجد أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في المؤسسات الخدمائية بورقلة خلال الفترة (2013-2016) إلا على المردودية المالية فقط .

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي في المؤسسات الخدمانية خلال الفترة (2013-2016)، ولقد جاءت هذه الدراسة في فصلين، الفصل الأول يتعلق بالأدبيات النظرية و التطبيقية و الفصل الثاني يتعلق بجانب الدراسة الميدانية، كما استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، للإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات الدراسة، و انطلاقاً من نتائج الدراسة التحليلية و مخرجات الأساليب الإحصائية توصلنا إلى نتائج حول اختبار الفرضيات حيث نجد مايلي :

## 1. نتائج اختبار الفرضيات :

أفضت نتائج اختبار فرضيات الدراسة مايلي :

أ - بالنسبة للفرضية الأولى و المتمثلة في " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلاً بالسيولة العامة و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة " فقد تم نفيها من خلال النتائج التالية :

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع هو مؤشر الأداء المالي ممثلاً بنسبة السيولة العامة و المتغيرات المستقلة في المؤسسات الخدمانية لولاية ورقلة .

ب - بالنسبة للفرضية الثانية و المتمثلة في " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلاً بالمرادودية المالية و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة "

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ممثلاً بنسبة المرادودية المالية و المتغيرات المستقلة ممثلة بالهيكل المالي في المؤسسات الخدمانية بورقلة .

ج- بالنسبة للفرضية الثالثة و المتمثلة في " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلاً بمعدل نمو رقم الأعمال و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة "

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع وهو مؤشر الأداء المالي ممثلاً بنسبة نمو رقم الأعمال و المتغيرات المستقلة ممثلاً بالهيكل المالي للمؤسسات الخدمانية .

د- بالنسبة للفرضية الرابعة و المتمثلة في " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ممثلاً بالخبزينة و الهيكل المالي بالمؤسسات الخدمانية بورقلة . "

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع وهو مؤشر الأداء المالي ممثلاً بنسبة الخبزينة و المتغيرات المستقلة ممثلاً بالهيكل المالي للمؤسسات الخدمانية .

## 2. توصيات الدراسة :

\* استخدام الأساليب الكمية الحديثة التي تساعد في تحديد المستوى الأمثل للسيولة النقدية، حتى لا تضيق المؤسسات عليها فرص الربح من إستثمارات جديدة، و في نفس الوقت لا تقع في عسر مالي .

\* يجب على المؤسسة قبل اللجوء إلى الإستدانة القيام بدراسة معمقة من أجل الوقوف على إيجابيات وسلبيات الإستدانة وكذلك تحديد المخاطر الممكن التعرض إليها، أي على المسير الأخذ بعين الإعتبار تكلفة مصادر التمويل من أجل تكوين هيكل مالي أمثل .

### 3. آفاق الدراسة :

وفي الأخير يمكن القول أن بحثنا لم يلم بجميع الجوانب و التفاصيل المتعلقة بالموضوع ، يبقى مجرد محاولة تشويها بعض النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى في المستقبل .

- إعادة الدراسة على مؤسسات مستقرة ماليا .
- إعادة الدراسة على مؤسسة مسعرة في البورصة .
- إعادة الدراسة القياسية على عينة مؤسساتية كبيرة .

# قائمة المراجع



أولاً : المصادر و المراجع باللغة العربية

\*الكتب و الرسائل الجامعية :

- 1- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ( الإدارة المالية دروس و تطبيقات ) ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن ، عمان،2006 .
  - 2- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ( الادارة المالية دروس و تطبيقات ) ، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع ورقلة ، 2011 .
  - 3- أنفال حدة ، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .
  - 4- حياة رزاق هبلة ، أثر تسيير الخزينة على الاداء المالي ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015 .
  - 5- خديجة ذابيرث مبروكة معط الله ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة
  - 6-رشيد حفصي ، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر ،مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010/2011 .
  - 7- سهام عيساوي ، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية، 2014، جامعة ورقلة .
  - 8- سيمية لزغم ، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مذكرة ماستر غير منشورة ،جامعة ورقلة، 2012 .
  - 9- سناء مسعودي ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي 2015 .
  - 10-صليحة غريب ، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة .
  - 11- عقيلة زهري ، أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،
  - 12- غنية بوربيعة ، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2011/2012 .
  - 13-هاجر عدوي ، محددات الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة،2010/2011
- \*المجلات و الملتقيات :
- 14- عبد الوهاب دادن ، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي- الإسهامات النظرية الأساسية- مجلة الباحث،جامعة ورقلة،العدد2002

15- مفيدة يجاوي ، تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد 03، 2010، مجلة العلوم الإنسانية 20 ماي 2010 .

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية :

16- Florence Delahaye, Jaqueline Delahaye, **Finance d'entreprise manuel et applications**, 2eédition DUNOD, Paris, 2009.

الملاحق

الفهرس

الفهرس

الصفحة	الفهرس
III	الإهداء
IV	الشكر والتقدير
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الاختصارات
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للهيكل المالي و الأداء المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم حول الهيكل المالي الأداء المالي
3	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي و مؤشرات
3	الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي
4	الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي
7	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الهيكل المالي
7	الفرع الأول: مفهوم الهيكل المالي
7	الفرع الثاني: المقاربات النظرية للهيكل المالي
10	المطلب الثالث : العلاقة بين الهيكل المالي و الأداء المالي
10	الفرع الأول : تقييم الهيكل المالي
16	الفرع الثاني : تقويم الهيكل المالي
16	المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي
17	المطلب الأول : دراسات باللغة العربية و الأجنبية
18	المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
20	خلاصة الفصل
21	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للهيكل المالي و الأداء المالي
22	تمهيد
23	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة
23	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

23	الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة
23	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة
24	الفرع الثالث: طريقة جمع و تلخيص المعلومات
24	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
24	الفرع الأول: أدوات جمع المعطيات
24	الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية و القياسية المستخدمة في الدراسة
25	الفرع الثالث: البرامج المستخدمة في معالجة الإحصائيات
25	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج الدراسة الميدانية
25	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
25	الفرع الأول: عرض الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسات للفترة (2013-2016)
28	الفرع الثاني: عرض مؤشرات الأداء المالي
30	الفرع الثالث: عرض مؤشرات السيولة
30	الفرع الرابع: عرض مؤشرات المردودية و النمو
31	الفرع الخامس: عرض نسب الهيكل المالي
32	الفرع السادس : عرض نتائج الدراسة الإحصائية
34	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة
34	الفرع الأول : مناقشة نتائج التحليل المالي المتعلقة بمؤشرات الأداء المالي
35	الفرع الثاني : مناقشة النتائج التحليل الإحصائي للفرضيات
36	الفرع الثالث : اختبار العلاقة الارتباط بين المتغيرات التابعة و المستقلة
45	خلاصة الفصل
46	الخاتمة
49	قائمة المراجع
52	قائمة الملاحق
77	الفهرس